



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير



قسم: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
بغنوان:

مدى إلتزام شركات التأمين في الجزائر بتطبيق معييار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 عقود التأمين دراسة حالة : الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي

تحت إشراف الأستاذ:

د. زبيدي بشير

من إعداد الطلبة :

كشحه عمر

حنكه أحمد

منصر محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

د. سالمى محمد دينوري..... رئيسا

د. دموم زكريا..... مناقشا

د. زبيدي بشير..... مشرفا

السنة الجامعية 2019 / 2020

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى العائلة الكريمة

خاصة ابناي تسنيم وعبد الحكيم

وإلى كل طالب مجد في طلب العلم

وإلى الشعب الفلسطيني الصامد

عمر

الإهداء

نهذي ثمرة جهدي إلى كل من نطق لسانه بكلمة التوحيد وصدقها قلبه
إلى كل من نصر وصلى على خير البشرية محمد صل الله عليه وسلم
إلى الوالدين

إلى زوجتي

إلى أول من علمني المبادئ المحاسبية أستاذي المشرف

إلى من تحملوا معي مشاق هذا العمل

إلى كل من علمني حرفاً، كلمة، فكراً...

إلى جميع من ساهم أو عمل أو وجه أو راجع أو شارك

في إنجاز هذا البحث

إلى كل الطلبة

إلى كل الأصدقاء

أحمد

الإهداء

إلى أبي وأمي حفظهما الله

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأحبة

إلى أساتذتي ومشايخي

إلى جميع الأصدقاء والأصحاب

إلى كل من يثابر في سبيل العلم

إلى كل جزائري غيور على وطنه

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

محمد

شكر و عرفان

نحمد ونثني على الله عز وجل لأن وفقنا لإنجاز هذا العمل.
ونتقدم بجزيل الشكر وخالص الإعتراف إلى الأستاذ الكريم.

د. البشير الزبيدي

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة وعلى توجيهاته وحرصه
المستمر.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل

أ. أحمد الصالح سباع

على دعمه المستمر لنا

كما نتقدم بفائق الإحترام والتقدير إلى لجنة المناقشة ونشكرها

على قبول مناقشة هذه المذكرة

كما نوجه فائق إمتناننا وتقديرنا إلى كل مسؤولي الشركة الجزائرية

للتأمينات وكالة الوادي وخاصة موظفي مصلحة المحاسبة والمالية الذين

قدموا لنا المساعدة والتسهيلات من أجل إنجاز الدراسة الميدانية.

وبالمناسبة نشكر كل من علمنا حرفا أو رمزا أو حكمة منذ نشأتنا إلى

اليوم.

الطلبة

الملخص

أعطى مجلس معايير المحاسبة الدولية اهتمام بموضوع محاسبة شركات التأمين، وذلك من خلال إعداد معيار كامل تحدد من خلاله المعالم الأساسية التي يجب أن تحذوها شركات التأمين عند إجراءها عملية الإعراف والقياس الخاصة بالعقود، فالجزائر كغيرها من الدول سعت إلى تقريب الممارسات المحاسبية مع المرجعية الدولية، وجاءت هذه الدراسة بهدف معالجة واقع مدى إستخدام شركات التأمين في الجزائر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04، من خلال تسليط الضوء والتركيز عليه.

توصلنا من خلال إجراء الدراسة التطبيقية في الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي إلى أن النظام المحاسبي المالي يتميز في شركات التأمين بالخصوصية عن باقي الشركات الأخرى، بالإضافة إلى إعتماد شركات التأمين في عملية القياس الأولي على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04، ولا تعتمد في عملية القياس اللاحق كون القوائم المالية موجهة لإدارة الضرائب بدرجة أولى، كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي للشركة الجزائرية للتأمينات يواجه عدة صعوبات خاصة في غياب البيئة الإقتصادية المناسبة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، شركات التأمين، عقود التأمين، معيار الإبلاغ المالي الدولي.

Summary

The International Accounting Standards Board (IASB) has given attention to of accounting for insurance companies, by preparing a complete standard through which the basic standards that insurance companies must follow when conducting the recognition and measurement process for contracts are established. Algeria, like other countries, sought to bring accounting practices closer to the international reference, and this study aims to treat the reality and extent that Algerian insurance companies use International Financial Reporting Standard No.04, by highlighting them and focusing on it.

We reached, through conducting the applied study in the Algerian company for insurance, Eloued Agency, that the financial accounting system is distinguished in insurance companies for privacy compared to other companies, in addition to the insurance companies 'adoption in the initial measurement process on International Financial Reporting Standard No.04, and not adopting it in the subsequent measurement process, The financial statements are directed to the tax administration in the first class, and the application of the financial accounting system for the Algerian Insurance Company faces several difficulties, especially in the absence of the appropriate economic environment.

Key words: financial accounting system, insurance companies, insurance contracts, international standard for financial reporting.

فهرس المحتويات

I	الإهداء
IV	تشكر وعرفان
V	الملخص
VI	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال
X	قائمة الملاحق
XI	قائمة الاختصارات
أ-هـ	المقدمة
06	الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04.
07	تمهيد الفصل
08	المبحث الأول: الإطار النظري لشركات التأمين والنظام لها
08	المطلب الأول: مدخل إلى شركات التأمين
10	المطلب الثاني: خصائص ووظائف النظام المحاسبي في شركات التأمين
14	المطلب الثالث: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين
21	المبحث الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 "عقود التأمين"
21	المطلب الأول: النشأة والتطور
23	المطلب الثاني: المصطلحات الواردة في المعيار
25	المطلب الثالث: الإعتراف والقياس والإفصاح وفق المعيار
29	المبحث الثالث معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 "عقود التأمين"
29	المطلب الأول: النشأة والتطور
33	المطلب الثاني: الإعتراف والقياس والإفصاح وفق المعيار
37	المطلب الثالث: المقارنة بين معياري الإبلاغ المالي الدوليين رقم 4 و رقم 17
38	خلاصة الفصل

39	الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي
40	تمهيد الفصل
41	المبحث الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
41	المطلب الأول: عموميات حول الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT
46	المطلب الثاني: الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي
48	المطلب الثالث: مجالات التأمين لدى وكالة الوادي
50	المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات بالشركة محل الدراسة
50	المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج
55	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات الحوادث و التعويض
59	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين
61	المبحث الثالث: الواقع الفعلي لمحاسبة عقود التأمين بالجزائر من خلال الشركة محل الدراسة
61	المطلب الأول: دراسة مدى التوافق لعمليات التأمين بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4
62	المطلب الثاني: تحديات تطبيق معيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 4 في شركات التأمين بالجزائر
65	المطلب الثالث: حتمية إعادة التوافق للنظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4
66	خلاصة الفصل
68	الخاتمة
71	قائمة المصادر والمراجع
74	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المصطلحات الواردة في معيار رقم 04 عقود التأمين حسب الملحق (أ)	19
2-1	المصطلحات الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17	29
3-1	المقارنة بين IFRS 4 و IFRS 17.	33
1-2	سجل الحوادث	51

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين	1-1
40	الهيكل التنظيمي لشركة CAAT المركزية	1-2
41	الهيكل التنظيمي اللامركزي لشركة CAAT	2-2
43	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة الوادي	3-2

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
46	عقد التأمين	01
46	شهادة التأمين	02
48	وصل التسديد بشيك بنكي	03
49	كشف تحويل الضرائب والرسوم	04
52	المعاينة الودية للحادث	05
52	أمر بالخبرة	06
52	محضر الخبرة	07
54	أمر بالدفع للمؤمن له	08
54	أمر بالدفع أتعاب الخبير	09

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الإبلاغ المالي الدولية
IFRS 4	Insurance contracts	عقود التأمين (الحالي)
IFRS 9	Financial instruments	الأدوات المالية
CSM	Contractual service margin	هامش الخدمة التعاقدية
IFRS 17	Insurance contracts	عقود التأمين (القادم)
CAAT	Compagnie Algérienne des Assurances	الشركة الجزائرية للتأمينات النقل
CAAR	Compagnie Algérienne d'Assurance et de Réassurance	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين
NP	prime net	القسط الصافي
A	accessoires	الإضافات
TVA	Taxe a la valeur ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
FGA	Fonds de garantie automobile	صندوق ضمان السيارات
TD	Droit de timbre	حق الطابع
TF	timbre fiscal	طابع الدمغة

المقدمة

1. تمهيد:

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات الحيوية في الإقتصاد، حيث يمثل مصدر دعم وتنمية النشاطات الإقتصادية في الدول، لما يلعبه من دور فعال في حماية الممتلكات ورؤوس أموال المؤمنين ضد المخاطر المتوقعة وضمن إستمرارها، حيث تمارس شركات التأمين دورا مزدوجا، فهي مؤسسة تأمين تقدم خدمات تأمينية، كما أنها مؤسسة مالية تحصل على الأموال من المؤمنين لتعيد إستثمارها مقابل عائد مالي.

وبما أنها مؤسسة ذات أهمية اقتصادية، وجب عليها إقرار نظام محاسبي لها بغية تحديد ومعرفة مركزها المالي، ونتيجة لذلك عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية على وضع قواعد محاسبية تحكم عمليات الإعتراف والقياس المحاسبي المتعلقة بشركات التأمين، من خلال وضع معايير خاصة بها، دون إهمال المعايير الأخرى التي تؤدي إلى رفع الأداء والعمل المحاسبي لها، قصد تقديم معلومات مالية يكون لها مصداقية وموثوقية أكبر بالنسبة إلى المستثمرين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، ولقد تمكن المجلس من وضع أول معيار خاص بقطاع التأمين سنة 2004 "معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4"، والذي دخل قيد الدراسة سنة 1997، والذي اظهر من خلاله الأساليب المحاسبية التي يجب على هاته الشركات إتباعها عند عملية التسجيل والتقييم المحاسبي المتعلق بالعقود التي تقوم بالإكتتاب عليها مع المتعاملين معها، إلا أن هذا المعيار تخللته العديد من النقائص التي دفعت بمجلس معايير المحاسبة الدولية إلى إجراء عمليات تصحيحية، مع إعادة صياغة للمعيار وتقديمه في شكله الجديد بإصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17، والذي يدخل حيز التنفيذ بداية من جانفي 2021، الذي يعتبر طفرة على النمط التقليدي للقوائم المالية في سبيل تقديم معلومات أكثر شفافية وجودة مما يوفر أدق رؤية لمستخدمي القوائم المالية كي يتمكنوا في التوقيت الصائب من تقييم أثر العقود التي تدخل ضمن نطاق المعيار على المركز المالي والاداء المالي للمؤسسات التأمين.

فقد انتهجت الجزائر مسار التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من خلال إصدار القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، حيث سعت جاهدة أن يشمل هذا النظام كل المؤسسات دون الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة نشاطها، ومن بين هذه المؤسسات شركات التأمين التي لها خصوصياتها في معاملاتها، وتم إصدار المدونة وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين.

2. الإشكالية:

من خلال المعطيات السالفة الذكر يمكن صياغة الإشكالية التالية:

✓ ما مدى إستخدام شركات التأمين في الجزائر لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 ؟

3. التساؤلات الفرعية:

ولمعالجة الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ✓ فيما يتمثل النظام المحاسبي المالي المتبع في شركات التأمين؟
- ✓ ماهي العمليات التي نص عليها المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4؟
- ✓ هل استوفت البيئة الجزائرية متطلبات تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4؟

4. الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة نفترض ما يلي:

- ✓ قامت شركات التأمين بتطبيق كل متطلبات النظام المحاسبي المالي للتأمينات من حيث التسجيل المحاسبي التقييم والإفصاح بصورة خاصة؛
- ✓ تتمثل هذه العمليات في الاعتراف والقياس والإفصاح؛
- ✓ استوفت البيئة الجزائرية متطلبات تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4.

5. أهمية الدراسة:

تتم هذه الدراسة بكل ما يتعلق بالممارسات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية التي تزامنت مع التغييرات الاقتصادية التي طرأت عليها، من خلال إعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية، ومحو اهتمامنا يتركز على تقديم الإطار النظري والتطبيقي للمحاسبة في شركات التأمين من خلال معرفة طبيعة العلاقة بين النظام المحاسبي المالي المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4.

6. أهداف الدراسة:

- ✓ فهم طبيعة النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين.
- ✓ استعراض معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 الذي تأثرت به شركات التأمين والتعرف على مختلف العناصر التي تناولها المعيار؛
- ✓ قياس مدى تطبيق شركات التأمين الجزائرية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4؛
- ✓ تقديم أهم العمليات المتعلقة بعقود التأمين والمعالجة المحاسبية لها؛
- ✓ معرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه شركات التأمين الجزائرية فيما يخص تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4.

7. مبررات إختيار الموضوع:

- ✓ أهمية الموضوع واعتبار التأمين من القطاعات الحساسة المؤثرة في باقي القطاعات؛
- ✓ المساهمة في تزويد مكتبة الجامعة بمراجع يستدل به في محاسبة شركات التأمين؛
- ✓ الإهتمام بالجانب المحاسبي؛
- ✓ السعي لفتح مجال البحث للمهتمين به في المستقبل.

8. حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: تمت دراسة الحالة في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي.
 - ✓ الحدود الزمنية: حددت المدة الزمنية لدراسة الحالة بشهر ابتداء من 5 أفريل إلى 4 ماي 2020.
- وهذا لتفرغ عمال مصلحة المحاسبة والمالية من ضغوطات العمل.

9. منهج الدراسة:

لمعالجة هذه الدراسة وللوصول إلى الأهداف والإجابة على مختلف التساؤلات والتأكد من صحة الفرضيات إعتمدنا على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في النشأة والتطور في الجانب النظري، وفيما يخص الجانب التطبيقي إعتمدنا على أسلوب دراسة حالة لشركة واحدة بالإعتماد على دراسة الوثائق والمقابلة الشخصية.

10. صعوبات الدراسة:

- ✓ قلة الممارسين لمحاسبة شركات التأمين في الجزائر؛
- ✓ التشديد في الإجراءات الوقائية لوباء كورونا (كوفيد 19).

11. الدراسات السابقة:

بعد دراسة موضوع مدى إلتزام شركات التأمين الجزائرية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 عقود التأمين من المواضيع الحديثة ومن أهم الدراسات التي تمكنا من الحصول عليها وتخدم الأهداف التي أجريت من أجلها هي :

- ✓ طبائية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، البحث عبارة عن اطروحة دكتوراه مقدمة في جامعة سطيف 1- الموسم الجامعي 2013/2014، والتي تدور إشكاليته حول ما إذا كانت تعد البنية المالية التحتية لشركات التأمين قادرة على الإلتزام بالإطار النظري للمحاسبة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمس جوانب، يتمحور الجانب الأول حول المفاهيم العامة المتعلقة بالتأمين والجانب الثاني يختص بالإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وإتخاذ القرار، وفيما يتعلق بالجانب الثالث تمحور حول الإطار المفاهيمي معايير الإبلاغ المالي الدولية وعرض المعايير ذات العلاقة بالتأمين،

الجانب الرابع يحدد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، أما الجانب الخامس تم تخصيصه لدراسة الميدانية حيث يبرز منهج وأدوات البحث المستعملة.

✓ طاييلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية، البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة في جامعة أحمد بوقرة - بومرداس - الموسم الجامعي 2014/2015 والتي تدور إشكالياتها حول ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي للتأمينات مع المعايير المحاسبية الدولية، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة جوانب حيث تم التطرف في الجانب الأول إلى عموميات حول التأمين والنشاط الإستثماري في شركات التأمين، أما فيما يتعلق بالجانب الثاني فيتمثل في محاسبة شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية، والجانب الثالث يتمثل في محاسبة شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتمثل في دراسة تطبيقية في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

✓ الأعور عبد الرؤوف، النظام المالي المحاسبي لشركات التأمين في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4، الدراسة عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماستر للعلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الموسم الجامعي 2015/2016، والتي تدور إشكالياتها في ما مدى توافق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين مع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4، وتم تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين، الأول متعلق بالأدبيات النظرية بالتنظيم المحاسبي في شركات التأمين، والمعيار الخاص بعقود التأمين، والثاني تم تخصيصه لدراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين.

12. هيكل الدراسة:

بهدف معالجة وتحليل إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات تم تقسيم الموضوع إلى فصلين :

الفصل الأول يعتبر كمدخل لدراستنا حيث تطرقنا خلاله إلى الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4، حيث تناول الإطار النظري لشركات التأمين والنظام المحاسبي لها، وإلى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 من خلاله مصطلحات الواردة فيه ونشأته وتطوره وشروط الاعتراف والقياس والإفصاح عنه، بالإضافة إلى معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 ومقارنته بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4.

الفصل الثاني تم تخصيصه لدراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، حيث قمنا بتقديمها، ثم حاولنا اسقاط دراستنا النظرية على الشركة من خلال عرض اهم المعالجات المحاسبية الخاصة بنشاطها، ثم تطرقنا إلى الواقع الفعلي لمحاسبة عقود التأمين لشركات التأمين الجزائرية.

الفصل الأول

الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين

والمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

تمهيد الفصل :

تسعى شركات التأمين لتطوير أنظمتها المحاسبية، بإعتبار أن هذه الشركات تلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في كافة الميادين، حيث قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية بإصدار معيار عقود التأمين لتحقيق الإجماع على طريقة موحدة في معالجة عقود التأمين، وسعت جاهدة لتطويره أدى ذلك إلى إصدار معيار جديد، وفي ظل انفتاح الإقتصاد الجزائري على العولمة أصبح لا بد على هذه الشركات تبني نظام ومحاولة التكيف معه، حيث أن النظام المحاسبي المالي الجديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري لشركات التأمين والنظام المحاسبي لها.

المبحث الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 "عقود التأمين".

المبحث الثالث: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 "عقود التأمين".

المبحث الأول: الإطار النظري لشركات التأمين والنظام المحاسبي لها.

لا يختلف النظام المحاسبي في مؤسسات التأمين على غيره من الأنظمة المحاسبية الأخرى من حيث اعتماده على مجموعة مستنديه وأخرى دفترية إلا أن فهم طبيعة النظام المحاسبي لشركات التأمين يتطلب بالضرورة فهم طبيعة النشاط الذي تزاوله تلك الشركات، ولذلك سنتناول في هذا المبحث ما يلي:

✓ مدخل إلى شركات التأمين.

✓ خصائص ووظائف النظام المحاسبي في شركات التأمين.

✓ الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين.

المطلب الأول : مدخل إلى شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بدور مزدوج فهي تتلقى الأموال من المؤمن لهم وتعويضهم عند تحقق الأخطار المؤمن ضدها، كما تعمل كوسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم ثم تعيد استثمارها نيابة عنهم مقابل عائد

1. تعريف شركات التأمين:

لقد تعددت واختلفت التعاريف لشركات التأمين نذكر منها:

✓ " شركات التأمين هي وسيط يقبل الأموال التي تتمثل في الأقساط التي يقدمها المؤمن لهم، ثم تعيد استثمارها مقابل عائد، وبالتالي يمكنها أن تحقق قدرا من الأرباح المتعلقة بالتعويضات المتوقع دفعها والأقساط المطلوب تحصيلها"¹.

✓ ولقد عرفها المشرع الجزائري في المادة 203 من القانون المدني 07/95 بأنها "شركات تمارس اكتتاب وتنفيذ عقود التأمين أو إعادة التأمين، تنشط ضمن إطار قانوني وتهدف لتوفير الأمان للمجتمع من خلال تعويض الأخطار التي قد تحدث مستقبلا"².

✓ تحصل شركات التأمين على الأموال لتعيد استثمارها في مقابل عائد شأها في ذلك شأن البنوك التجارية وصناديق الإستثمار، هذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين¹.

¹ عبد الغفار حنفي، أسواق المال (البنوك التجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 127.

² راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 35.

2. خصائص شركات التأمين:

تتمتع منشآت التأمين في معظم دول العالم خاصة الدول المتقدمة إقتصاديا، بوضع خاص وذلك لما تقدمه من خدمات أساسية ولازمه للإبقاء على النمو والتقدم الاقتصادي، بل وتطوره حيث ان المنشآت التأمين تخدم الإقتصاد القومي على ميادين كبيرة أهمها²:

1.2 في ميدان التمويل: تقوم منشآت التأمين بتجميع الأقساط على المستأمنين وتكديسها في احتياطات قابلة للإستثمار في مجالات متعددة، وبذلك فإنها تعتبر مصدرا هاما من مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

2.2 في ميادين العمالة: تحتاج منشأة التأمين إلى إداريين فنيين للعمل داخل المنشأة وتحتاج كذلك إلى من الوكلاء والسماسة للعمل خارج المنشآت.

3.2 في ميدان اقتصاديات النشاط: تحافظ منشآت التأمين على رأس مال من الضياع بسبب الأخطار التي قد يتعرض لها عند إستثماره في السوق، ومن أمثلة هذه الأخطار خطر الحريق الذي قد يواجه رأس المال المستثمر في المباني أو الممتلكات الأخرى، خطر السرقة التي قد يواجه رأس المال عند إشراك غير صاحبه في التداول، خطر الضياع أو الهلاك في حالة النقل وما ذلك من أخطار.

4.2 في الميدان الاجتماعي: كانت فكرة التأمين ولا تزال ملجأ للحكومات والهيئات والأفراد في تأمين حياة إجتماعية واقتصادية مستقبلية سواء للعامل، للفلاح أو الموظف ولأي صاحب مهنة أخرى وعائلاتهم.

3. تصنيف شركات التأمين:

تصنف شركات التأمين وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية، وحسب شكلها القانوني إلى³:

1.3 التصنيف وفقا لتشكيلة الأنشطة التأمينية: يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها الشركات التأمين على الحياة وشركات التأمين العام، صناديق الضمان الإجتماعي ثم الشركات الشاملة، وتمثل في:

1.1.3 شركات التأمين على الحياة: يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط).

1 منير إبراهيم المندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع دار المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 100.

2 محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 06.

3 سليمة طبائية، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2013-2014، ص 33.

2.1.3 شركات التأمين العام: تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما يغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين

النقل بأنواعه، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير كالتأمين ضد حوادث السيارات.

3.1.3 صناديق الضمان الاجتماعي: تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير

بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

4.1.3 الشركات الشاملة: تصدر كافة وثائق التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في

نوع معين.

2.3 التصنيف وفق الشكل القانوني للشركة: حسب الشكل القانوني تأخذ شركات التأمين شكلين قانونيين هما:

1.2.3 شركات المساهمة: تكون ملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي

يتولى التسيير والذي لهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.

2.2.3 شركات الصناديق: تشبه إلى حد كبير شركات الإستثمار لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيتهما

تكون في يد حملة الوثائق التأمينية وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل

خبراء مختصين.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف النظام المحاسبي في شركات التأمين

يلعب النظام المحاسبي دورا هام في تحويل البيانات إلى معلومات ضرورية، لاتخاذ القرارات المختلفة، كما يعتبر

وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الإقتصادية لشركات التأمين.

1. مفهوم النظام المحاسبي المالي:

هو مجموعة من الاجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات، المجهزة على

تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها، يهدف قانون المحاسبة الجديد إلى

تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية وكذا شروط وكيفية تطبيقه¹.

ومقتضى القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي على أن المحاسبة

المالية نظام لضبط المعلومة المالية عن طريق قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية والمركز المالي والأداء

المالي وخزينة الكيان في نهاية الدورة².

¹عاشور كوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 289.

² المادة رقم 3 من القانون 07-11، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 74، 25 نوفمبر 2007، ص 3.

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، كل شخص طبيعي ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، ما عدا الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية¹.

ينص القانون رقم 07-11 المؤرخ 25 نوفمبر 2007 إن الكيانات الاتية ملزمة بمسك المحاسبة المالية².

✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

✓ التعاونيات؛

✓ الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية الذين يمارسون

نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

كما يمكن للكيانات الصغيرة جدا التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن

تمسك محاسبة مالية مبسطة.

2. خصائص النظام المحاسبي في شركات التأمين:

يمكن إيضاح أهم الخصائص التي يتميز بها النظام المحاسبي في شركات التأمين فيما يلي³:

✓ ضرورة ملائمة النظام المصمم لطبيعة وظروف وحجم وعمليات شركة التأمين؛

✓ موافقة النظام المصمم لأحكام القوانين التي تحكم شركات التأمين المطبقة له؛

✓ توفر المرونة والبساطة والوضوح في تصميم المستندات والدورة المستندية لعمليات التأمين المختلفة؛

✓ إمكانية تقسيم العمل بين العاملين لتحديد مسؤولية كل منهم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية في الشركة؛

✓ توفير البيانات لتلبية إدارة شركة التأمين والاحجهزة الخارجية والإشرافية والرقابية وأجهزة تقييم الاداء؛

✓ إقتصادية النظام المصمم بحيث يكون العائد من التطبيق أكبر من التكلفة.

1 بلقاسم بلقاضي ، الاصلاحات الاقتصادية واثارها على المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 116.

2 جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية وفقا للنظام المحاسبي الجديد، متبعة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 15.

3 سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراءة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص ص، 107-108.

3. وظائف النظام المحاسبي في شركات التأمين:

يتميز النظام المحاسبي في شركات التأمين بعدة وظائف وهي¹:

1.3 جمع البيانات: تتكون هذه المهمة من مجموعة من الخطوات مثل التعرف على الأحداث الاقتصادية ومثال ذلك إستلام طلبات التأمين وتحصيل الأقساط، ومن ثم يتم تسجيل هذه الأحداث على المستندات الخاصة بها والمعدة تبعا لطبيعتها، وفي هذه المرحلة قد يلزم نقل المعلومات من مكان الى آخر.

2.3 معالجة البيانات: تتمثل هذه المرحلة في المجموعة الاجراءات أو الخطوات التي يجب تنفيذها لتحويل المدخلات (البيانات) إلى منتج نهائي والذي يتمثل في المعلومات، وتتضمن هذه المرحلة مجموعة من الخطوات مثل تبويب البيانات طبقا لمعايير معينة مثل أنواع المؤمنین تبعا لأنواع التأمين والقيام ببعض العمليات المنطقية بتحويل البيانات إلى معلومات، ويلي ذلك تلخيص تلك النتائج في صورة عرض نهائي.

3.3 إنتاج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة إصدار المعلومات التي تم التوصل إليها بعد القيام بالمعالجة النهائية على صورة تقارير ومعلومات تقدم لمستخدمي هذه المعلومات.

4.3 مراقبة البيانات وإنتاج المعلومات: تتضمن هذه المرحلة جزئين أساسيين، الأول يتمثل بحراسة البيانات وحمايتها بوصفها أحد أصول المنشأة، والتأكد من أن هذه البيانات صحيحة وكاملة، أما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة هذه البيانات، حيث يتم عمل تغذية راجعة للتعرف على نقاط الضعف في هذه العملية وكيفية معالجتها، في الشكل رقم (1-1) يمثل تلخيصا للوظائف.

وتعتبر هذه الخطوات من الأساليب التي يوفرها النظام المحاسبي في شركات التأمين من أجل توفير معلومات محاسبية تفيد الأطراف المهتمة بها ويجب أن ندرك أن مهنة المحاسبة ليست مقصورة على توفير هذه المعلومات فحسب، ولكن يجب أن تكون القوائم المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين ذات معلومات مناسبة لمستخدميها، ويمكن الإعتماد عليها فضلا على قابليتها للمقارنة وذلك لتساعدهم على تقييم أداء الشركة ومركزها المالي، كما أنها تكون مفيدة لهم عند إتخاذ القرارات الاقتصادية كما أنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات تساعد على تفهم السمات الرئيسية الخاصة بالعمليات التي تزاو لها الشركة بصورة أفضل².

1 حسام عبد الله أبوخضرة، حسين سمير عتيش، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 17.

2 سعيدة عيسوي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، مذكرة لشهادة لسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2011-2012، ص 50.

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعياري الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

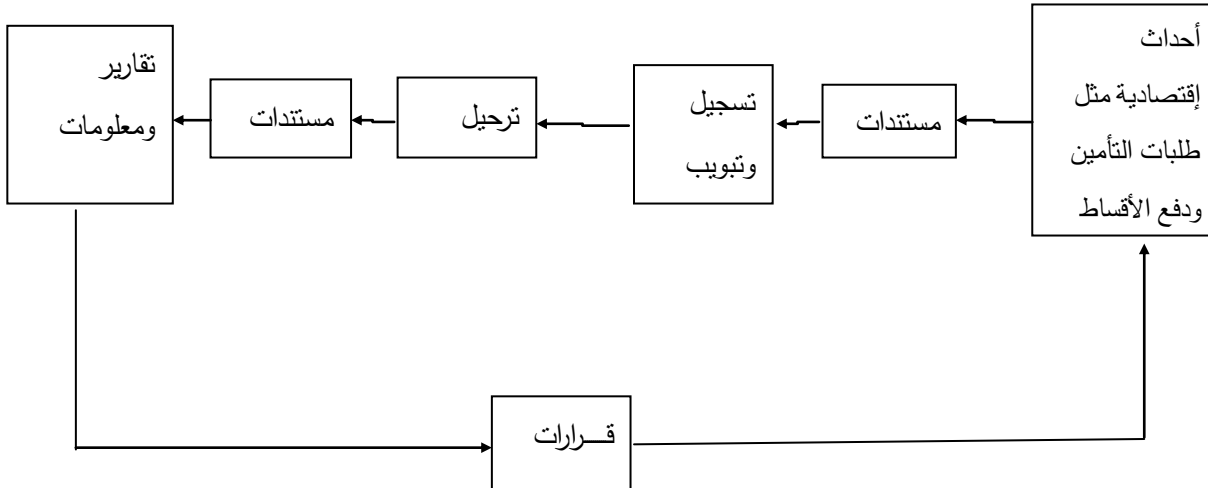
وتعتبر حماية حقوق حملة وثائق التأمين من الأمور الهامة والجوهرية، وبالتالي فإن حملة وثائق التأمين يهتمون بالمعلومات التي توفر لهم فهم أفضل عن السيولة والأصول المخصصة وقدرة الشركة على الوفاء بالتعويضات التأمينية وكذا بيان بالمخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بالميزانية.

وعلى ذلك تبين أهمية النظام المحاسبي في توفير المعلومات التي تفيد أطراف عديدة ومن أهم هذه الأطراف حملة وثائق التأمين.

وعموما فإن أي نظام محاسبي لابد أن يتضمن سجلا مستقلا لكل عنصر من عناصر الأصول، وكذلك لكل عنصر من عناصر الالتزامات وحقوق المساهمين، ويطلق على هذا السجل مصطلح حساب الأستاذ وتحفظ مجموعة الحسابات في دفتر الأستاذ.

وفي الوقت الحاضر تستخدم معظم شركات التأمين الحاسب الآلي للمساعدة في إمساك السجلات المحاسبية ولكن من الضروري التعرض للنظام المحاسبي اليدوي من أجل فهم وإدراك المفاهيم المحاسبية التي تطبق في شركات التأمين وبالطبع فإن المعرفة المكتسبة من دراسة الدفاتر المحاسبية اليدوية تمكن من دراسة النظم المحاسبية الإلكترونية¹.

الشكل رقم (1-1) : وظيفة النظام المحاسبي في شركات التأمين



المصدر: حسام عبد الله أبوخضرة، حسين سمير عتيش، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص18.

1 يونس صالح، مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مبراح ورقلة، 2013-2014، ص5.

المطلب الثالث: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين

تتكون العناصر المحددة لإطار أي نظام محاسبي من دليل الحسابات الذي يضم كافة حسابات المؤسسة، والمجموعة الدفترية التي تتكون بصفة عامه من مجموعة من دفاتر القيد الأولي ومجموعة من الدفاتر التحليلية والمجموعة المستندية التي تمثل مدخلات النظام المحاسبي للمعلومات، ومجموعة تعليمات الرقابة المالية التي تتضمن مجموعة من الإجراءات والقواعد التي يجب إتباعها فيما يتعلق بالنواحي المالية وحفظ أصول المؤسسة وممتلكاتها ورفع الكفاءة التشغيلية.

حيث لا يختلف الحال في مؤسسات التأمين عن غيرها في المؤسسات التجارية والصناعية والمالية الأخرى إلا أن طبيعة نشاطها واتساع وتعدد حجم معاملاتها يتطلب ضرورة إتباع طريقة أو لهجة محاسبية تتصف بالتحليل والتفصيل حتى تساعد على القيام بتسجيل وتحليل وعرض هذه المعاملات، حيث توفر كل منها مجموعة من سجلات التحليل (دفاتر الأستاذ المساعدة) بالإضافة إلى الحسابات العامة والإجمالية التي تخدم أهداف الرقابة الداخلية والضبط المحاسبي، بما يساعد مؤسسات التأمين على تحقيق أهداف النظام المحاسبي¹.

1. مدونة حسابات شركات التأمين وفق النظام المحاسبي المالي:

شركات التأمين وإعادة التأمين ملزمة بالتقيد وإحترام قائمة الحسابات وفق النظام المحاسبي المالي إلا أن بإمكانها إضافة حسابات فرعية من أجل تنظيم عملياتها المحاسبية، وتمثل الحسابات المميزة لهذه شركات في²:

1. المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال وتضم الحسابات التالية:

الحسابات (10، 11، 12، 13، 15، 16، 17، 18) وهي موجودة نفسها في المخطط المحاسبي العام.

1.1 الحساب 14 مؤونات تقنية، ويتفرع إلى:

- ✓ حساب 140 مؤونات الضمان (التكوين مؤونات لمواجهة النقص عند عمليات التأمين وإعادة التأمين)؛
- ✓ حساب 141 مؤونات مكملة إجبارية للديون التقنية (يستعمل للتعويض عن نقص في الديون التقنية)؛
- ✓ حساب 142 مؤونات الأخطار والكوارث (تسجل هذه المؤونات لتساهم في التضامن الوطني لمواجهة الأخطار).

1 محمود محمود الساجي، مرجع سابق، ص. 30.

2Ministère des finances, C N C, Avis n089 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou de réassurances, Alger, 2011,p.3.

2.1 الحساب 19 ديون على الأموال أو القيم المستلمة عن عمليات إعادة التأمين والتي تمثل التزامات تقنية، ويتفرع إلى:

- ✓ حساب 190 كيانات ذات صلة؛
- ✓ حساب 191 كيانات مساهمة؛
- ✓ حساب 192 كيانات أخرى.

2. المجموعة الثانية: حسابات الأصول الثابتة وهي نفسها في المخطط الحسابات العام.

3. المجموعة الثالثة: حسابات المؤونات والديون التقنية للتأمين.

1.3 حساب 30 مؤونات فنية لعمليات مباشرة "التأمين على الأضرار" ويتفرع إلى:

- ✓ ح/ 300 مؤونات الأقساط؛
- ✓ ح/ 306 مؤونات الحوادث.

2.3 حساب 31 مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الأضرار" ويتفرع إلى:

- ✓ ح/ 310 مؤونات الأقساط؛
- ✓ ح/ 316 مؤونات الحوادث.

3.3 حساب 32 مؤونات فنية على العمليات المباشرة "التأمين على الأشخاص" ويتفرع إلى:

- ✓ ح/ 320 مؤونات الأقساط؛
- ✓ ح/ 326 مؤونات الحوادث.

4.3 حساب 33 مؤونات فنية على العمليات المقبولة "التأمين على الأشخاص" ويتفرع إلى:

- ✓ ح/ 330 مؤونات الأقساط؛
- ✓ ح/ 336 مؤونات الحوادث.

5.3 حساب 38 حصة التأمين الإقتراضي المسندة ويتفرع إلى:

- ✓ ح/ 380 على العمليات المباشرة "تأمينات الأضرار"؛
- ✓ ح/ 382 على العمليات المباشرة "تأمينات الأشخاص".

6.3 حساب 39 حصة إعادة التأمين المسندة ويتفرع إلى:

- ✓ ح/390 على العمليات المباشرة "تأمينات الأضرار"؛
- ✓ ح/391 على عمليات إعادة التنازل "تأمينات الأضرار"؛
- ✓ ح/392 على العمليات المباشرة "تأمينات الأشخاص"؛
- ✓ ح/393 على عمليات إعادة التنازل "تأمينات الأشخاص".

4. المجموعة الرابعة: حسابات الغير

1.4 حساب 40 الديون الناشئة عن إعادة التأمين والتأمين المشترك ويتفرع الى:

- ✓ ح/401 الحسابات الجارية للمتأزليين عن التأمين وإعادة التنازل؛
- ✓ ح/402 الحسابات الجارية لمعيدي التأمين؛
- ✓ ح/403 الحسابات الجارية لسماسة إعادة التأمين؛
- ✓ ح/404 الحسابات الجارية للتأمين المشترك.

2.4 حساب 41 المؤمنون، وسطاء التأمين و الحسابات الملحقمة ويتفرع الى:

- ✓ ح/411 العملاء المؤمنين؛
 - ✓ ح/412 وسطاء التأمين؛
 - ✓ ح/413 المؤمنين - وأوراق التحصيل؛
 - ✓ ح/416 مؤمنين مشكوك فيهم؛
 - ✓ ح/417 وسطاء مشكوك فيهم؛
 - ✓ ح/418 مؤمنين - أقساط التأمين المكتسبة قيد الصدور؛
 - ✓ ح/419 المؤمنين الدائنين - تسبيقات مقبوضة ، تخفيضات مطلوب منحها.
- الحسابات (42،43،44،45،46،47،48،49) نفس الحسابات في المخطط العام.

5. المجموعة الخامسة: الحسابات المالية وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام .

6. المجموعة السادسة: حسابات الأعباء

حساب 60 فوائد (مطالبات) على الكوارث والنكبات ويتفرع إلى:

- ✓ ح/600 أداءات وتعويضات على العمليات المباشرة "تأمينات الأضرار"؛

- ✓ ح / 601 أداءات على القبول " تأمينات الأضرار"؛
 - ✓ ح / 602 أداءات ومصاريف على العمليات المباشرة " تأمينات الأشخاص"؛
 - ✓ ح / 603 أداءات على قبول إعادة التأمين " تأمينات الأشخاص"؛
 - ✓ ح / 608 حصص التأمين المشترك المتنازل عنها في الفوائد؛
 - ✓ ح / 609 حصص إعادة التأمين المتنازل عنها في الفوائد.
- الحسابات (64،65،66،67،68،69،61،62،63) وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

7. المجموعة السابعة: حسابات المنتجات

1.7 حساب 70 الاشتراكات (أقساط الاشتراكات) ويتفرع إلى:

- ✓ ح / 700 أقساط صادرة على العمليات المباشرة " تأمينات الأضرار"؛
- ✓ ح / 701 أقساط مقبولة " تأمينات الأضرار"؛
- ✓ ح / 702 أقساط صادرة على العمليات المباشرة " تأمينات الأشخاص"؛
- ✓ ح / 703 أقساط مقبولة " تأمينات الأشخاص"؛
- ✓ ح / 708 حصص التأمين المشترك المتنازل عنها من الأقساط؛
- ✓ ح / 709 حصص إعادة التأمين المتنازل عنها من الأقساط.

2.7 حساب 71 اشتراكات مؤجلة ويتفرع إلى:

- ✓ ح / 710 أقساط مؤجلة من السنوات السابقة؛
- ✓ ح / 715 أقساط للتأجيل.

3.7 حساب 72 عمولات إعادة التأمين ويتفرع إلى:

- ✓ ح / 721 عمولات مقبوضة عن إعادة التأمين؛
- ✓ ح / 729 عمولات مدفوعة عن إعادة التأمين.

الحسابات (73،74،75،76،77،78) وهي نفسها في المخطط المحاسبي العام.

2. سجلات شركات التأمين:

هي عبارة عن سجلات كل قسم من أقسام التأمين على حدى من أجل مساعدتها على مزاوله نشاطها، وتنقسم إلى سجلات إحصائية وبيانية، سجلات مالية ومحاسبية¹.

1.2 السجلات الإحصائية والبيانية:

1.1.2 سجل الإصدار (العمليات الجديدة) : يتقدم العميل بطلب التأمين ويتضمن جميع البيانات الخاصة بنوع التأمين المطلوب وهي: إسم العميل ونوع التأمين، موضوع التأمين ومبلغه ومدته، سن المؤمن عليه وإسم المستفيد.

2.1.2 سجل التجديدات: تقوم الشركات بتجديد العقد وترسل مذكرة للعميل قبل 15 يوم من إنتهاء مدة التأمين وتطلب منه توقيع خطي على هذه المذكرة ، فيما يفيد الموافقة أو عدمها على التجديد أو إجراء أي تعديلات على عقد التأمين، ولكي تستطيع الشركة ضبط عقود التأمين ومعرفة أوقات تجديدها فإنها تقوم بتسجيلها، في سجلات مقسمة إلى 12 يخص كل جزء منها شهر من أشهر السنة وحسب التسلسل التاريخي لكل عقد.

3.1.2 سجل التعديلات والإلغاءات: كثيرا ما يضطر المؤمن له أثناء مدة العقد إلى تعديله، وتثبت عمليات التعديل أو الإلغاء في سجل خاص لتتبع النتائج المالية المترتبة عنها، ويدعى بسجل التعديلات والإلغاءات ويقيد فيه وثائق التأمين التي لا يرغب أصحابها الإستمرار في سريانها وقد جرت العادة في شركات التأمين أن تصدر ملحق وثيقة التأمين يبين التعديل الذي طرأ عليها بزيادة أو نقصان، ويعتبر هذا الملحق جزء لا يتجزأ من الوثيقة الأصلية.

4.1.2 سجل التعويضات : عند وقوع حادث مشمول بعقد التأمين يجب إبلاغ شركة التأمين فورا وفي موعد المحدد ما لم يكن هناك سبب قاهر يحول دون إبلاغها، ويجب إستيفاء كافة الإجراءات القانونية عند وقوع الحادث، وبعد إبلاغ الشركة يقوم المؤمن له بتعبئة نموذج خاص (تصريح بوقوع الحادث) يعطى رقما خاصا به وتكون أرقام الحوادث في كل نوع من أنواع التأمين متسلسلة تاريخيا حسب إبلاغ الشركة لها، وبعد ذلك يقوم قسم الحوادث بإجراءاته مثل الكشف عن الحادث وتقدير الأضرار ومعرفة سبب وقوعه وما إذا كان هناك أضرار أخرى مسؤولة عن الحادث، عند استكمال هذه الإجراءات تقوم الشركة بدفع تعويض المقدر والمنفق عليه.

1 سليمة طبائية ، مرجع سابق، ص ص 58-61.

5.1.2 سجل الوسيط: تسجل به كافة البيانات المتعلقة بالوسيط أو وكلاء التأمين المتعاملين مع الشركة ويشمل الآتي: إسم الوسيط وعنوانه، رقم وتاريخ قيد الوسيط بسجل ووسطاء التأمين بالهيئة.

6.1.2 سجل الاتفاقيات: وتفيد به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محليا أو من الخارج، ويشمل البيانات التالية: إسم وعنوان الهيئة المسندة، إسم السمسار الذي توسط في عقد العملية (إن وجد) تاريخ بدأ السريان ومدته، الشروط الأساسية للتعاقد، التبادل الذي يتم مقابل العملية أو الاتفاقية من عمليات إعادة التأمين الصادرة، الحصة التي تحتفظ بها الشركة وبيان إعادة التأمين الباقي أي بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

7.1.2 سجل الأموال المخصصة: هو سجل يتم فيه بيان الأموال الموظفة من المال الواجب تخصيصه والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال، ويتم قيد الأموال الخاصة بعمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال وعمليات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات كل على حدا.

2.2 السجلات المالية والمحاسبية: تتكون السجلات المالية والمحاسبية مما يلي:

1.2.2 دفتر يومية الصندوق المساعدة: وتسجل بها المقبوضات والمدفوعات العائدة لعمليات اليومية وتدون جميع العمليات في نهاية كل شهر في اليومية العامة المركزية، وتتكون من جانبين:

1.1.2.2 جانب المقبوضات: وتضم ما يلي: التاريخ، رقم المستند، الأقساط والتعويضات، المدينون والدائنون، فوائد القروض، الرسوم المالية للوكلاء والفروع، شركات إعادة التأمين وإيرادات الإستثمارات .

2.1.2.2 جانب المدفوعات: تدون بيانات موضحة بيومية الصندوق المساعد للشهر وتظهر فيها شركات إعادة التأمين، رسوم التأمين، مصروفات الإستثمارات والخصم، بالإضافة إلى وجود سجل خاص للعمليات النقدية يضاف إليه بعض الحقوق التي تظهر المدفوعات بشكل حقيقي، وهذه الحقوق هي: تصفية وثائق التأمين على الحياة بصفة إجبارية و إختيارية، القروض بضمان وثائق التأمين على الحياة.

2.2.2 سجلات الحسابات العامة: يمسك قسم المحاسبة العامة لدى شركات التأمين عددا من السجلات، ويختلف تنظيمها تبعا لظروف وأعمال الشركة، وتتكون هذه السجلات من اليومية العامة، دفتر الأستاذ المساعد، دفتر الأستاذ العام.

1.2.2.2 اليومية العامة: لا يختلف شكلها عن دفاتر اليومية المستخدمة في الشركات الأخرى بحيث تسجل المجاميع الشهرية للعمليات المدونة في اليوميات المساعدة ولاسيما إصدار وثائق التأمين الجديدة، وتحديد وثائق

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعياري الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

التأمين والصندوق، التعديلات والإلغاءات، إعادة التأمين إضافة إلى هذا يسجل في هذه اليومية قيود التسويات الجردية، وقيود الإقفال في نهاية الدورة المالية.

2.2.2.2 دفتر الأستاذ العام: يحتوي هذا الدفتر على الحسابات الرئيسية العامة التي تظهر في الميزانية العامة وحسابات الأرباح والخسائر، وكما يضم حسابات إيرادات كل فرع من فروع التأمين.

3.2.2.2 دفتر الأستاذ المساعد: وتنحصر أهم الدفاتر التي تمسكها شركات التأمين فيما يلي¹:

- ✓ دفتر الأستاذ المساعد للوكلاء والمنتخبين؛
- ✓ دفتر الأستاذ المساعد لشركات إعادة التأمين؛
- ✓ دفتر الأستاذ المساعد للقروض وثائق التأمين؛
- ✓ دفتر الأستاذ المساعد للفروع والتوكيلات؛
- ✓ دفتر الأستاذ المساعد للمدينين والدائنين؛
- ✓ دفتر الأستاذ المساعد للعقارات؛
- ✓ دفتر الأستاذ المساعد للبنوك؛
- ✓ دفتر الأستاذ المساعد للمصروفات الإدارية.

¹ أحمد الصالح سباع وآخرون، مدى التزام شركات التأمين في الجزائر بمعياري الإبلاغ المالي رقم 04، للملتقى الوطني حول المحاسبة القطاعية في الجزائر بين الواقع والمأمول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 06-07 ماي 2019، ص 19.

المبحث الثاني : معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 "عقود التأمين"

قبل أن يحل المجلس مكان لجنة المعايير المحاسبية الدولية حاولت هذه الأخيرة وضع معيار خاص بعقود التأمين، لكن لم تستطع حتى جاء المجلس وبدأ في وضع معيار مخصص لشركات التأمين، ولقد جرت عدة مراحل في إعدادة، حيث يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 أول معيار يصدر عن مجلس المحاسبة الدولية حول عقود التأمين، وقد تم تقديم هذا المعيار للسماح لشركات التأمين بالامتثال لتبني المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولأجل التعرف أكثر على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 عقود التأمين نتناول ما يلي:

✓ نشأة وتطور المعيار؛

✓ المصطلحات الواردة في المعيار ؛

✓ شروط الإعراف والقياس والإفصاح وفق المعيار.

المطلب الأول: النشأة والتطور

تم تخصيص معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 (عقود التأمين) من ضمن معايير للإبلاغ المالي الدولية في قطاع التأمينات، حيث يتم تطبيقه على مستوى شركات التي تتاجر بعقود التأمين وتهتم بطريقة تسجيلها المحاسبي، حيث أن مشروع هذا المعيار مر بعدة تطورات من أهمها:

1. تطورات سنة 2001 :

بدأ كمشروع لمجلس معايير المحاسبة الدولية لإجراء مراجعة شاملة للمحاسبة الخاصة بعقود التأمين عندما أضاف المجلس الدولي للمعايير المحاسبية المشروع إلى جدول أعماله في سبتمبر 2001، وتولى المشروع المكافئ الذي بدأ في أبريل 1997 من قبل الهيئة السابقة لمجلس معايير المحاسبة الدولية.¹

2. تطورات سنة 2002:

عندما تسلم مجلس معايير المحاسبة الدولية من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في أبريل 2001، ورث مشروعاً شاملاً حول محاسبة عقود التأمين، بدأه مجلس معايير المحاسبة الدولية في أبريل 1997، وقد نشرت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ورقة قضايا في نوفمبر 1999.

حيث وافق مجلس معايير المحاسبة الدولية في اجتماعه في مايو 2002 على تقسيم مشروع عقود التأمين إلى مرحلتين ، بحيث يمكن تنفيذ بعض مكونات المشروع بحلول عام 2005 دون تأخير بقية المشروع:

1.2 المرحلة الأولى: تتناول هذه المرحلة تطبيق معايير للإبلاغ المالي الدولية القائمة على الكيانات التي

تصدر عقود التأمين من خلال معالجة المسائل التالية:¹

¹ <https://www.iasplus.com/en/news/2017/05/ifrs-17,on:02/03/2020,at 22:30>.

✓ الموافقة على تعريف عقود التأمين لا تتوافق التعريفات الحالية في معيار المحاسبة الدولي 32 ومعيار المحاسبة الدولي 39 مع تلك الواردة في معيار المحاسبة الدولي 37 ومعيار المحاسبة الدولي 38، كما أنها لا تتوافق مع جوانب معينة من تعريف عقود التأمين المستخدمة في مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة؛

✓ العرض والإفصاح ، بما في ذلك النظر في الكيفية التي قد تقدم بها شركات التأمين إفصاحات حول افتراضات القياس التي اقترحها مشروع التحسينات لإضافتها إلى معيار المحاسبة الدولي 1؛

✓ إرشادات التنفيذ لتطبيق معيار المحاسبة الدولي 39 على تلك العقود الصادرة عن شركات التأمين (وكذلك المؤسسات المالية الأخرى)؛

✓ تقديم إرشادات حول تحديد وقياس المشتقات المضمنة في عقود التأمين؛

✓ مراجعة الآثار المترتبة على كيانات التأمين من التسلسل الهرمي للإعلانات التي يتعين على المنشأة النظر فيها في حالة عدم وجود معايير التقارير المالية الدولية.

2.2 المرحلة الثانية: أما المرحلة الثانية هي مشروع شامل للمحاسبة عن عقود التأمين تناول على أساس بداية جديدة، في جميع القضايا الفريدة لشركات التأمين، حيث فرضت مسودة الإعلان تقييماً يتعلق بالعقود التي تقوم على أساس التقديرات الناتجة عن التحيينات النقدية المستقبلية، بناءً على الاحتمالات الملائمة، مع لزوم إضافة المخاطر المحسومة، والتي تعكس كل الانحرافات التي يمكن مقارنتها بهذه التقديرات، وكذا بإضافة الهامش المتبقي، والذي يسمح بنقل النتيجة إلى الوضع المناسب في مقابل الخدمات المقدمة.

3. تطورات سنة 2004:

تم إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 عقود التأمين في 31 مارس 2004 و ساري المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2005، حيث ينص معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 عقود التأمين على أن:²

✓ شركات التأمين معفاة من تطبيق إطار معايير المحاسبة الدولية وبعض المعايير الدولية للتقارير المالية الحالية؛

✓ يحظر إحتياطات الكوارث وشروط التكافؤ؛

✓ يتطلب اختباراً لمدى كفاية مطلوبات التأمين المعترف بها واختباراً لإنخفاض قيمة موجودات إعادة التأمين؛

✓ قد لا يتم تعويض التزامات التأمين مقابل أصول إعادة التأمين ذات الصلة؛

✓ التغييرات في السياسة المحاسبية مقيدة؛

✓ الإفصاحات الجديدة مطلوبة.

¹ <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/project83,on:02/03/2020, at 23:00.>

² <https://www.iasplus.com/en/news/2004/March/news1518,on:04/03/2020, at 07:30.>

4. تطورات سنة 2005:

في 1 يناير 2005 تم تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 عقود التأمين. وفي 18 أغسطس 2005 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: الإعراف والقياس" ليشمل عقود الضمان المالي الصادرة، ومع ذلك ، إذا سبق لمصدر عقود ضمان مالي أن أكد صراحة أنه يعتبر هذه العقود عقود تأمين واستخدم المحاسبة المطبقة على عقود التأمين، فقد يختار المصدر تطبيق إما معيار المحاسبة الدولي 39 أو معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 عقود التأمين على عقود الضمان المالي هذه، حيث يكون ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2006¹.

5. تطورات سنة 2016:

في 12 سبتمبر 2016 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي 9 "الأدوات المالية" مع معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 "عقود التأمين"، حيث نتج عنها تعديلات تهدف إلى معالجة المخاوف المتعلقة بالتواريخ الفعلية المختلفة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 ومعيار عقود التأمين الجديد القادم (المتوقع في معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 في غضون الستة أشهر القادمة)².

المطلب الثاني: المصطلحات الواردة في المعيار

قدم معيار عقود التأمين في ملحقه "أ" تعريفاً بالمصطلحات الخاصة بعقود التأمين، وسوف يتم إدراج أهمها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-1): المصطلحات الواردة في معيار رقم 04 عقود التأمين حسب الملحق (أ)

المصطلح	تعريفه
المؤمن الأصلي	حامل وثيقة التأمين بموجب عقد إعادة تأمين.
مكون الوديعة	مكون تعاقدى لا تتم المحاسبة عنه باعتباره مشتقة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 والذي يقع ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 إذا كان أداة منفصلة.
عقد تأمين مباشر	عقد التأمين لا يعد عقد إعادة تأمين.
ميزة المشاركة الاختيارية	حق تعاقدى للإستلام كتكملة لمنافع مضمونة ، منافع إضافية: أ - من المحتمل أن تكون جزءاً مهماً من إجمالي المنافع التعاقدية؛ ب - مبلغها أو توقيتها يخضع تعاقدياً لتقدير المصدر؛ ج - التي قامت تعاقدياً على أساس ما يلي:

¹ <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs4,on:10/03/2020,at:08:30>.

² <https://www.iasplus.com/en/meeting-notes/iasb/2016/june/insurance-contracts,on:11/03/2020,at:10:30>.

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

✓ أداء مجموعة معينة من العقود أو نوع معين من العقود؛ أو	
✓ عوائد الاستثمار المحققة و/أو غير المحققة على مجموعة معينة من الأصول التي يحتفظ بها؛ أو	
✓ ربح أو خسارة الشركة، أو الصندوق أو المنشأة الأخرى التي تصدر العقد.	
القيمة العادلة هي السعر الذي يتم تسلمه لبيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (أنظر معيار الإبلاغ المالي الدولي 13)	القيمة العادلة
عقد يتطلب من المصدر أن يؤدي مدفوعات معينة لتعويض حامله عن الخسارة التي يتحملها بسبب فشل مدين معين في أداء دفعة عند إستحقاقها وفقاً للشروط الأصلية أو المعدلة لأداة الدين.	عقد ضمان مالي
هي مخاطر تغير مستقبلي محتمل في واحد أو أكثر من معدل فائدة محدد، أو سعر أداة مالية محددة ، أو سعر سلعة محددة ، أو سعر صرف عملة أجنبية محددة، أو مؤشر محدد للأسعار أو للمعدلات، أو تصنيف ائتماني محدد أو مؤشر ائتماني محدد، أو متغير آخر، شريطة أنه إذا كان المتغير غير مالي ألا يكون ذلك المتغير خاصاً بطرف في العقد .	المخاطر المالية
المدفوعات أو المنافع الأخرى التي يكون لحامل وثيقة معين أو مستثمر حق غير مشروط فيها والذي لا يخضع بموجب العقد لتقدير المصدر.	المنافع المضمونة
الإلتزام بدفع منافع مضمونة التي يتضمنها العقد الذي يحتوي على ميزة المشاركة الإختيارية.	العنصر المضمون
صافي الحق التعاقدي لشركة التأمين بموجب عقد التأمين.	أصل التأمين
عقد يقبل بموجبه أحد الأطراف (المؤمن) مخاطر تأمين مهمة من طرف آخر (حامل الوثيقة) وذلك من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا أثر حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد (الحدث المغطى بالتأمين) بشكل سلبي على حامل الوثيقة.	عقد التأمين
صافي الإلتزام التعاقدي على شركة التأمين بموجب عقد التأمين.	التزام التأمين
المخاطر، بخلاف المخاطر المالية، المحولة من حامل العقد إلى المصدر.	مخاطر التأمين
حدث مستقبلي غير مؤكد مغطى بعقد التأمين وينشأ عنه مخاطر التأمين.	الحدث المغطى بالتأمين
الطرف الملتزم بموجب عقد التأمين بتعويض حامل الوثيقة في حال تحقق الحدث المغطى بالتأمين.	شركة التأمين
تقوم ما إذا كان يلزم زيادة المبلغ الدفترتي لالتزام التأمين (أو تخفيض المبلغ الدفترتي لتكاليف الإقتناء ذات الصلة، أو الأصول غير الملموسة ذات الصلة)، وذلك بناء على استعراض التدفقات النقدية المستقبلية.	إختبار مدى كفاية الإلتزام
الطرف الذي لديه الحق بالتعويض بموجب عقد التأمين في حال وقع الحدث المغطى بالتأمين.	حامل الوثيقة
صافي الحقوق التعاقدية للمؤمن الأصلي (شركة التأمين المباشرة) بموجب عقد إعادة التأمين.	أصول إعادة التأمين

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

عقد تأمين يصدره مؤمن (معيد التأمين) لتعويض مؤمن آخر (المؤمن الأصلي) مقابل الخسائر من واحد أو أكثر من العقود التي أصدرها المؤمن الأصلي.	عقد إعادة التأمين
الطرف الذي عليه الالتزام بموجب عقد إعادة التأمين لتعويض المؤمن الأصلي إذا وقع الحدث المغطى بالتأمين.	معيد التأمين
الحاسبة عن مكونات العقد كما لو كانت عقوداً منفصلة.	تفكيك

المصدر: مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، السعودية، 2016، ص 116.

المطلب الثالث: الإعراف والقياس والإفصاح

ينطبق هذا المعيار على كافة عقود التأمين بما فيها عقود إعادة التأمين التي تقوم شركة التأمين بإصدارها وعقود إعادة التأمين التي تحوزها، وذلك بإستثناء عقود معينة تخضع لمعايير دولية أخرى، ولهذا حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04 مجموعة من متطلبات خاصة بالإعراف والقياس والإفصاح.

1. الإعراف والقياس:

لقد قرر مجلس معايير المحاسبة الدولي لشركات التأمين إعفاءات مؤقتة من بعض المعايير الدولية الأخرى لإعداد التقارير المالية، كما ذكر مجموعة من العوامل التي يجب مراعاتها عند الإعراف والقياس بعقود التأمين، بالإضافة إلى معاملة خاصة لعقود التأمين التي تم الحصول عليها من خلال إندماج أعمال أو نقل محفظة، وميزات المشاركة الإختيارية لعقود التأمين والأدوات المالية وهي:¹

1.1. الإعفاء المؤقت من بعض معايير التقارير المالية الدولية الأخرى: ومنها الإعفاء من إلتزامات معيار المحاسبة

الدولي رقم 8 المتعلق بالسياسات المحاسبية والتغير في التقديرات المحاسبية والأخطاء، فشركات التأمين تستثنى من تطبيق تلك المعايير على سياساتها المحاسبية بالنسبة لما يلي:

✓ عقود التأمين التي تصدرها؛

✓ عقود إعادة التأمين التي لديها.

2.1. على شركة التأمين إستبعاد إلتزام التأمين من ميزانيتها فقط عندما تؤدي أو تبرأ من هذا الإلتزام.

3.1. على شركة التأمين أن تقدر في كل تاريخ تقرير مالي مدى كفاية إلتزاماتها التأمينية، باستخدام التقديرات

الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في ظل عقود التأمين التي أبرمتها.

¹ جمعة فلاح حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2019، ص ص 560-563.

4.1. يجب إختبار مدى كفاية وملاءمة إلتزاماتها، جميع تعاقدها والتدفقات النقدية ذات العلاقة بها والإعتراف بكامل قيمة العجز أو النقص في قائمة الدخل.

5.1. إنخفاض قيمة أصول إعادة التأمين : إذا كان هناك إنخفاض بقيمة أصل إعادة التأمين أو حامل بوليصة إعادة التأمين فإنه يجب تخفيض القيمة المسجلة (الدفترية)، وأن يتم الإعتراف بخسارة الانخفاض في قائمة الدخل ويحدث إنخفاض القيمة في حساب إعادة التأمين (والذي يمثل أصل بالميزانية)، عندما:

✓ يوجد دليل موضوعي أن حامل بوليصة إعادة التأمين قد لا يتلقى كل المبالغ المستحقة له بمقتضى أحكام العقد .

✓ وقوع حدث له تأثير على المبالغ التي سوف يتسلمها حامل بوليصة عقد إعادة التأمين من شركة التأمين يمكن لشركة التأمين أن تغير سياستها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين إذا كان هذا التغير سيجعل القوائم المالية أكثر ملاءمة، ولكن ليس أقل موثوقية لإحتياجات متخذي القرارات ومستخدمي القوائم المالي.

6.1. عند تغيير السياسة المحاسبية بالنسبة لالتزامات التأمين يمكن أن تعيد شركات التأمين تصنيف بعض أو كل أصولها المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ومن العوامل الهامة التي تسمح بتغيير السياسات المحاسبية لدى شركات التأمين عند تغير أسعار الفائدة السوقية الحالية والتي تؤثر على قياس إلتزامات التأمين، ويتم الإعتراف بأثر هذه التغيرات في قائمة الدخل.

7.1. يمكن لشركة التأمين الاستمرار في الممارسات التالية (مع عدم السماح ببدء أحدها) :

✓ قياس إلتزامات التأمين على أساس غير مخصص.

✓ قياس الحقوق التعاقدية لرسم الإستثمار المستقبلية بمبلغ يتجاوز قيمتها العادلة بالمقارنة بقيمتها السوقية.

✓ إستخدام السياسات المحاسبية غير الموحدة بالنسبة لعقود التأمين للشركات التابعة فيما عدا ما تسمح به معايير التقارير المالية الدولية.

8.1. الحيلة والحذر: لا تحتاج شركة التأمين إلى تغيير سياساتها المحاسبية بالنسبة لعقود التأمين ذات التحفظ الكبير، ومع ذلك إذا كانت عقود التأمين تقاس بتحفظ كافي فيجب أن لا تدخل في المزيد من الحيلة والحذر (لا يجوز اقتطاع مخصص أخطار كارثية).

9.1. هامش الإستثمار المستقبلي: لا تلزم شركة التأمين تغيير سياستها المحاسبية لاستبعاد هوامش الإستثمار

المستقبلي.

10.1. محاسبة الظل: يمكن لشركة التأمين تغيير سياساتها المحاسبية للحد الذي يمكن فيها الاعتراف بريح أو خسارة غير محققة على أصول تقاس فيها الأرباح والخسائر بنفس الطريقة، والتسويات ذات العلاقة على إلتزامات التأمين، أما بنود الميزانية الأخرى سوف يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية إذا كانت الأرباح أو الخسائر غير المحققة سوف يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، ويطلق على هذه الممارسة عادة محاسبة الظل.

11.1. المشتقات المدجة: تعتبر بعض أنواع العقود أدوات مالية متضمنة أو مشمولة في عقد لا يعتبر بحد ذاته أداة مالية ولكنها اعتبرت كذلك بسبب وجود أدوات مالية متضمنة فيها، حيث يمكن أن تكون خاصة واحدة أو أكثر متضمنة في قرض أو سند أو سهم أو عقد شراء أو بيع، وعند وجود خاصة مشتقة مالية مدجة في عقد غير مشتق، تسمى المشتقة باسم مشتقة ضمنية ويسمى العقد الذي يتضمنها بالعقد الأساسي.

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 أن تفصل بعض المشتقات المدجة عن عقدها الأصلي وقياسها بالقيمة العادلة وإدخال التغيرات في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، وينطبق المعيار رقم 9 على المشتقات المدجة في عقد التأمين ما لم تكن المشتقات المدجة ذاتها عقد تأمين وهي:

- ✓ أن تلي الخاصية أو الصفة الضمنية بإعتبارها عنصر منفصل عن تعريف المشتقة المالية.
- ✓ لا يتم قياس الأداة المالية (العقد المركب أو المختلط) بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل، وبالتالي إذا تم محاسبة العقد المركب بشكل مشابه لمحاسبة مشتقة معينة فلا يوجد حاجة لفصل الخاصية المشتقة.
- ✓ المخاطر الإقتصادية وخصائص المشتقات الضمنية لا ترتبط بشكل وثيق بالخصائص والمخاطر الإقتصادية للعقد الأساسي.

12.1. عدم تجميع مكونات ودیعة: في بعض الحالات تحمل عقود التأمين جزء مقابل التأمين والجزء الآخر كودیعة يتم إستثمارها لصالح المستفيد، وبهذا الخصوص يكون عدم التجميع مطلوباً إذا توفرت الشروط التالية:

- ✓ تستطيع شركة التأمين قياس مكون الودیعة بشكل منفصل دون اعتبار للجزء الذي يخص التأمين.
- ✓ لا تتطلب السياسات المحاسبية لشركة التأمين غير ذلك الاعتراف بكل الإلتزامات والحقوق الناشئة عن مكونات الودیعة.

✓ يكون عدم التجميع مسموح به، ولكنه غير واجب إذا كانت شركة التأمين يمكنها قياس مكون الودیعة بشكل منفصل، ولكن سياستها المحاسبية تتطلب منها الاعتراف بكل الإلتزامات والحقوق الناشئة عن مكون الودیعة، دون الأخذ بعين الاعتبار الأساس المستخدم لقياس تلك الحقوق والإلتزامات.

- ✓ لا يسمح لشركة التأمين بفصل مكونات الوديعة إذا كان لا يمكنها قياس مكون الوديعة بشكل منفصل.
- ✓ في حالة عدم تجميع العقد فإنه يتوجب على شركة التأمين ما يلي:
 - تطبيق هذا المعيار IFRS 4 على مكونات أو جزء التأمين؛
 - تطبيق معيار IFRS 9 على مكونات أو جزء الوديعة.

3. الإفصاح:

يجب على الشركة الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية المتعلقة بما يلي:¹

1.2. يجب على شركة التأمين الإفصاح عن المعلومات التالية لتحديد وتوضيح المبالغ الناشئة عن عقود التأمين في القوائم المالية:

- ✓ السياسات المحاسبية لعقود التأمين و الأصول و الإلتزامات والدخل والمصروفات المرتبطة بها؛
- ✓ أسس الإعترااف وتسجيل الأصول و الإلتزامات والإيرادات والمصروفات الناجمة عن عقود التأمين.
- ✓ التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة - إختياري.
- 2.2. إذا كان المؤمن (شركة التأمين) تحمل بوليصة بموجب عقد إعادة التأمين فإنه يجب الإفصاح على ما يلي:
 - ✓ الأرباح أو الخسائر المعترف بها في قائمة الدخل عند شراء عقد إعادة التأمين؛
 - ✓ إطفاء الأرباح أو الخسائر المؤجلة عن الفترة مع بيان المبالغ غير المطفأة بداية ونهاية الفترة؛
 - ✓ تأثير أي تغيرات في التقديرات؛
 - ✓ كذلك الإفصاح عن سياسة إدارة المخاطر وأهدافها، ومقدار توقيت وعدم التأكد المتعلق بالتدفقات النقدية في المستقبل من عقود التأمين والأحكام والشروط الجوهرية المؤثرة عليها؛
 - ✓ مخاطر التأمين (تحليل الحساسية للأرباح وحقوق الملكية في المتغيرات واجبة التطبيق، وتركز مخاطر التأمين، والمطالبات الفعلية مقارنة بالتقديرية حتى أقصى فترة العشر سنوات)؛
 - ✓ مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان بموجب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات".

¹ جمعة فلاح حميدات، مرجع سابق، ص 564.

المبحث الثالث: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 "عقود التأمين":

أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية معياراً جديداً معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 والذي يحمل نفس الاسم، وهو بديلاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 عقود التأمين، وأنشأ من أجل الإسهام في معالجة المشكلات المتعلقة بالمحاسبة الخاصة بعقود التأمين، بالرغم من التحسينات التي أدخلها معيار الإبلاغ المالي الدولي الرابع، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث ما يلي:

✓ نشأة وتطور المعيار؛

✓ الإعراف والقياس والإفصاح؛

✓ المقارنة بين المعيارين الدوليين للإبلاغ المالي رقم 4 و رقم 17.

المطلب الأول: النشأة والتطور

بعد رحلة من مليئة بالتحديات صدر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (عقود التأمين)، والذي حل محل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4، حيث مر بعدة تطورات من أهمها:

1. تطورات سنة 2010:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مسودة التعرض 2010/8 في 29 يوليو 2010 في محاولة لإنشاء معيار واحد يمكن تطبيقه على جميع أنواع عقود التأمين على أساس ثابت، يتناول متطلبات الإعراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأمين، سيتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المقترحة على كتاب عقود التأمين وإعادة التأمين.¹

2. تطورات سنة 2013:

في 20 يونيو 2013 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مسودة تعرض منقحة على عقود التأمين، لا تحتوي هذه المسودة على تاريخ سريان مقترح، حيث سيقدر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة تاريخ السريان فقط عند الانتهاء من إعادة تفكيره، من المتوقع حالياً أن يصبح المعيار سارياً بعد ثلاث سنوات تقريباً من نشره في صيغته النهائية، والهدف من الإصدار الأصلي وكذلك المعدل المنقح هو إرساء المبادئ التي يجب على شركات التأمين تطبيقها للإبلاغ عن طبيعة التدفقات النقدية من عقود التأمين ومقدارها وتوقيتها وعدم اليقين، إمتداد

¹ <https://www.iasplus.com/en/news/2010/July/news5797,on:10/03/2020,at:12:15>.

نطاق كلا المسودتين إلى جميع عقود التأمين التي تصدرها شركة التأمين وجميع عقود إعادة التأمين التي تمتلكها وكذلك عقود الاستثمار مع ميزات المشاركة التقديرية التي تصدرها شركة التأمين¹.

3. تطورات سنة 2015:

20 أكتوبر 2015 في سبتمبر، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية، بعد أن قام الرئيس بإجراء تصويت مرجح، لاقتراح مجموعة من الإجراءات المؤقتة فيما يتعلق بتطبيق المعيار المالي الجديد، معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9، قبل دخول معيار التأمين الجديد حيز التنفيذ، وناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية في هذا الاجتماع كيف ستطبق هذه التدابير على المتبنين لأول مرة².

4. تطورات سنة 2016:

في 22 يونيو 2016 ناقش المجلس³:

✓ هدف مستوى التجميع الذي سيتم تطبيقه في قياس هامش الخدمة التعاقدية (CSM) بعد الاعتراف الأولي؛

✓ التغييرات في القيمة الدفترية لـ CSM لعقود التأمين بدون ميزات المشاركة المباشرة؛

✓ متطلبات العرض والإفصاح عن إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين؛

✓ تعديل نطاق نيج الرسوم المتغيرة لاستبعاد عقود إعادة التأمين الصادرة والمحفوظ بها.

وفي 12 سبتمبر 2016 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 "الأدوات المالية" مع معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 "عقود التأمين"، حيث نتج عنها تعديلات تهدف إلى معالجة المخاوف المتعلقة بالتواريخ الفعلية المختلفة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 ومعيار عقود التأمين الجديد القادم (المتوقع في المعيار الدولي للإبلاغ المالي 17 في غضون الستة أشهر القادمة).

وفي 16 نوفمبر 2016 تمت مناقشة عناصر مسودة معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 "عقود التأمين"، والتي تضمنت مستوى التجميع، وتعديلات الخبرة، وقضايا الانتقال، وتخفيف المخاطر المالية التي تنعكس في عقود التأمين، وتاريخ السريان.

¹ <https://www.iasplus.com/en/news/2013/06/iasb-insurance-ed,on:10/03/2020,at:11:13>.

² <https://www.iasplus.com/en/meeting-notes/iasb/2015/october/insurance-and-ifs-9,on:11/03/2020,at:12:10>.

³ <https://www.iasplus.com/en/meeting-notes/iasb/2016/june/insurance-contracts,on:15/03/2020,at:19:45>.

5. تطورات سنة 2017:

في 22 فبراير 2017 تمت مناقشة نتائج المراجعة التحريرية الخارجية لمسودة المعيار الدولي للإبلاغ المالي 17. وفي 18 مايو 2017 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيارا جديدا، وهو معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 "عقود التأمين"، يتطلب المعيار الجديد أن يتم قياس مطلوبات التأمين بقيمة تحقق حالية ويوفر نهجا أكثر عرضا للقياس والعرض لجميع عقود التأمين، تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق الهدف المتمثل في المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين، يحل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 محل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 "عقود التأمين" والتفسيرات ذات الصلة وهو ساري المفعول للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر إذا كان كل من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 "الإيرادات من العقود مع العملاء ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9" الأدوات المالية "مطبقة، والهدف من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 هو التأكد من أن المنشأة تقدم المعلومات ذات الصلة التي تمثل تلك العقود بأمانة و توفر هذه المعلومات أساسا لمستخدمي البيانات المالية لتقييم تأثير عقود التأمين على المركز المالي للمنشأة والأداء المالي والتدفقات النقدية، حيث يجب على المنشأة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 عقود التأمين على¹:

✓ عقود التأمين وإعادة التأمين التي تصدرها؛

✓ عقود إعادة التأمين التي تمتلكها؛

✓ عقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة التقديرية التي تصدرها، شريطة أن تصدر أيضا عقود التأمين.

وتتمثل مراحل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 فيما يلي:

● تغييرات النطاق من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4:

✓ الشرط، أنه من أجل تطبيق معيار التأمين على عقود الاستثمار مع ميزات المشاركة التقديرية، يجب على الكيان أيضا إصدار عقود التأمين؛

✓ خيار لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 15 الإيرادات من العقود مع العملاء على العقود ذات الرسوم الثابتة، بشرط، إستيفاء معايير معينة.

● إنتقال: يجب على المنشأة تطبيق المعيار بأثر رجعي ما لم يكن ذلك غير عملي، وفي هذه الحالة يكون لدى الكيانات خيار إما إستخدام النهج الإستعادي المعدل أو نهج القيمة العادلة.

¹ <https://www.iasplus.com/en/news/2017/05/ifrs-17,on:16/03/2020,at:13:25>.

وفي تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار ، يمكن لتلك الكيانات التي تطبق بالفعل معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 إعادة تصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالعقود ضمن نطاق المعيار بأثر رجعي.

- مستوى التجميع: يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 من الكيانات تحديد محافظ عقود التأمين، والتي تتضمن العقود التي تخضع لمخاطر مماثلة وتدار معاً، وتنقسم كل محفظة عقود تأمين صادرة إلى ثلاث مجموعات على الأقل:

✓ مجموعة عقود مرهقة عند الإعراف الأولي، إن وجدت؛

✓ مجموعة من العقود التي ليس لها إمكانية كبيرة عند الإعراف الأولي بأن تصبح مرهقة لاحقاً، إن وجدت؛

✓ مجموعة من العقود المتبقية في المحفظة إن وجدت.

حيث لا يسمح للمنشأة بتضمين عقود صادرة لأكثر من سنة واحدة في نفس المجموعة، علاوة على ذلك إذا كانت المحفظة ستندرج في مجموعات مختلفة فقط لأن القانون أو اللائحة تقيد القدرة العملية للكيان على تحديد سعر أو مستوى مختلف من المزايا لحاملي وثائق التأمين بخصائص مختلفة، فقد تتضمن المنشأة تلك العقود في نفس المجموعة.

6. تطورات سنة 2019:

في 26 يونيو 2019 نشر مجلس معايير الحاسبة الدولية (IASB) مسودة تعرض ``تعديلات على معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 "لمعالجة المخاوف وتحديات التنفيذ التي تم تحديدها بعد نشر معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 "عقود التأمين"، حيث يسمح للمجلس بشكل عام على الأقل من 12 إلى 18 شهراً بين نشر المتطلبات الجديدة وتاريخ سريانها الإلزامي، حيث اقترح تأجيل تاريخ التطبيق الأولي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 17 لمدة عام واحد إلى الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022، وتغيير تاريخ انتهاء الصلاحية الثابت للإعفاء المؤقت في معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 لعقود التأمين من تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي 9.¹

7. تطورات سنة 2020:

في 17 مارس 2020 ناقش المجلس القضايا المتبقية الناتجة عن التعليقات المستلمة على مسودة التعرض 2019/4 "تعديلات على معيار الإبلاغ المالي الدولي 17"، والتي هي تاريخ سريان معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 وتاريخ انتهاء الإعفاء المؤقت لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 9 في معيار الإبلاغ المالي الدولي 4، والتعديلات على معيار الإبلاغ المالي الدولي 17 "عقود التأمين"، حيث تم تأجيل تاريخ سريان معيار الإبلاغ المالي الدولي

¹ <https://www.iasplus.com/en/projects/narrow-scope/ifrs-17-amendments,on:20/03/2020, at: 20:05>.

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

17 إلى فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ، أيد 12 من أصل 14 عضوا في مجلس الإدارة التوصية (كان هناك 1 غير موجود)، و تمديد تاريخ انتهاء الصلاحية الثابت للإعفاء المؤقت من تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي 9 في معيار الإبلاغ المالي الدولي 4 على فترات إعداد التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ، أيد المجلس التوصية بأغلبية 12: 2 صوتا.¹

المطلب الثاني: الاعتراف والقياس والإفصاح

يلزم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 شركات التأمين بالاعتراف والقياس والإفصاح لعقود التأمين الواقعة ضمن نطاقه، ولهذا حدد المعيار مجموعة من المتطلبات لضمان تقديم معلومات مالية ملائمة.

1. المصطلحات الواردة في المعيار

سوف يتم إدراج أهم المصطلحات الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 (عقود التأمين) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1-2): المصطلحات الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17

المصطلح	تعريفه
عقد التأمين	هو عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين (المصدر) مخاطر تأمين كبيرة من طرف آخر (حامل الوثيقة) بالموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا كان حدث مستقبلي غير مؤكد محدد (الحدث المؤمن عليه) يؤثر سلبًا على حامل الوثيقة.
تجميع عقود التأمين	يمكن لمجموعة من عقود التأمين المبرمة مع الطرف الآخر المقابل نفسه أو طرف مقابل ذي صلة أن تهدف لتحقيق أثر تجاري عام، وبهدف إعداد تقرير عن جوهر مثل تلك العقود، قد يكون من الضروري التعامل مع مجموعة العقود ككل.
فصل المكونات عن عقد التأمين	قد يحتوي عقد التأمين على مكون واحد أو أكثر، من شأنه أن يقع ضمن نطاق معيار آخر فيما لو كان عقدا منفصلا، فمثلا، قد يحتوي أحد عقود التأمين على مكون إستثماري أو مكون خدمة أو كليهما.
مستوى تجميع عقود التأمين	يجب على المنشأة تحديد محافظ لعقود التأمين، وتضم الحافظة عقودا تخضع لمخاطر متشابهة وتدار تلك المخاطر معا، ومن المتوقع أن يكون للعقود التي تتعلق بنوع معين من منتجات التأمين مخاطر متشابهة ومن ثم يكون من المتوقع أن توجد هذه العقود في نفس الحافظة في حالة إدارتها معا، ولن يتوقع أن يكون هناك مخاطر متشابهة للعقود المدرجة تحت أنواع منتجات مختلفة (على سبيل المثال هناك إختلاف في مخاطر عقود الدفعات السنوية الثابتة ذات القسط الواحد مقارنة بمخاطر عقود

¹ <https://www.iasplus.com/en/news/2020/03/ifrs-17-effective-date,on:25/03/2020, at: 16:20>.

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعياري الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

التأمين على الحياة للآجل العادية)، ومن ثم سيكون من المتوقع أن توجد في محافظ مختلفة.	
يجب على المنشأة أن تدخل ضمن قياس مجموعة عقود التأمين جميع التدفقات النقدية المستقبلية ضمن حدود كل عقد في المجموعة، يجوز للمنشأة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بمستوى تجميع أعلى ثم تفصيل التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود الناتجة لمجموعات العقود المنفردة. ويجب أن يتحقق في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية ما يلي: - تقدير صريح وغير متحيز ومرجح للاحتمالات (أي القيمة المتوقعة) للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية. - أن تكون التقديرات الخاصة بأي متغيرات سوقية ذات صلة متسقة مع أسعار السوق لتلك المتغيرات، ويكون لها أثر الظروف السائدة في تاريخ القياس، بما فيها الافتراضات المتعلقة بالمستقبل. - أن تكون واضحة، فيجب على المنشأة تقدير التعديل الخاص بالمخاطر غير المالية بشكل منفصل عن التقديرات الأخرى.	تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية
يجب على المنشأة تعديل التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار أثر القيمة الزمنية للنقود و المخاطر المالية المرتبطة بتلك التدفقات النقدية، ويجب أن تكون معدلات الخصم المطبقة على تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية تستوفي المتطلبات التالية: - أن تعكس القيمة الزمنية للنقود وخصائص التدفقات النقدية وخصائص السيولة الخاصة بعقود التأمين. - أن تكون متسقة مع أسعار السوق الحالية الممكن رصدها (إن وجدت) للأدوات المالية ذات التدفقات النقدية التي تتفق خصائصها مع خصائص عقود التأمين، من حيث على سبيل المثال التوقيت والعملية والسيولة. - أن تستبعد أثر العوامل التي تؤثر على مثل تلك الأسعار السوقية الممكن مشاهدتها.	معدلات الخصم
يجب على المنشأة تعديل التقدير الخاص بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لإظهار التعويض الذي تطلبه المنشأة لتحمل حالة عدم التأكد المحيطة بمبلغ وتوقيت التدفقات النقدية والناشئة عن المخاطر غير المالية.	تعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية
يجب أن تكون القيمة الدفترية لأية مجموعة من مجموعات عقود التأمين في نهاية كل فترة تقرير المجموعة، كما على المنشأة الاعتراف بالدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية الخاصة بالالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية، و إثبات الدخل والمصروفات للتغيرات التالية في القيمة الدفترية للالتزام المتعلق بالمطالبات المتكبدة (التي حدثت خلال الفترة).	القياس اللاحق
يمثل هامش الخدمة التعاقدية في نهاية الفترة المالية الربح في مجموعة عقود التأمين، الذي لم يتم	هامش الخدمة التعاقدية

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

الإعتراف به بعد في الربح أو الخسارة بسبب تعلقه بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها بموجب العقود الموجودة في المجموعة.	
يكون عقد التأمين عقدا متوقعا خسارته في تاريخ الإثبات الأولي إذا كان (مجموع التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقود المخصصة للعقد + أي تدفقات نقدية للاستحواذ على عقود التأمين تم إثباتها في السابق + أي تدفقات نقدية ناشئة عن العقد في تاريخ الإثبات الأولي)، تشكل صافي تدفق نقدي سالب، أي مجموع التدفقات الصادرة أقل من مجموع التدفقات الناجمة عن العقد ممثلة بالأقساط التأمينية، ويجب على المنشأة وضع هذه العقود في مجموعة منفصلة عن العقود التي ليس من المتوقع خسارتها.	العقود المثقلة بالأعباء (المتوقع خسارتها)
يجوز للمنشأة تبسيط قياس مجموعة عقود التأمين باستخدام منهج تخصيص أقساط التأمين إذا توفر أحد الشرطين التاليين عند نشأة المجموعة: - أن تتوقع المنشأة بشكل معقول أن مثل هذا التبسيط من شأنه أن يقدم قياسا للإلتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة لا يختلف جوهرياً عن القياس . - أن تكون فترة التغطية لكل عقد في المجموعة سنة واحدة أو أقل.	منهج تخصيص أقساط التأمين
يجب على المنشأة استخدام افتراضات متسقة لقياس تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها وتقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود التأمين الأساس، كما يجب على المنشأة أن تضمن في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها أثر أي خطر من مخاطر عدم الأداء من جانب مصدر عقد إعادة التأمين.	عقود إعادة التأمين المحتفظ بها
لا يحتوي عقد الإستثمار الذي به ميزات المشاركة الإختيارية على تحويل مخاطر التأمين المهمة، وبناء عليه، يتم تعديل المتطلبات الواردة في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 والمتعلقة بعقود التأمين لتطبيقها على عقود الإستثمار ذات ميزات المشاركة الإختيارية وفقا لما يلي: - يكون تاريخ الإعتراف الأولي في العقد هو تاريخ دخول المنشأة طرفا في العقد؛ - تم تعديل حدود العقد بحيث تكون التدفقات النقدية في حدود العقد إذا كانت ناتجة عن إلتزام جوهري للمنشأة بتسليم نقد في تاريخ حالي أو مستقبلي.	عقود الإستثمار ذات ميزات المشاركة الإختيارية
يجب على المنشأة إلغاء إثبات عقد التأمين عند انتهاء العقد، أو الوفاء به، أو إلغائه.	إلغاء الإثبات

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على، جمعة فلاح حميدات، **خبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2019، ص ص 571-574.**

2. الإعراف والقياس:

يجب على المنشأة الإعراف بمجموعة عقود التأمين التي تصدرها إعتباراً من أي من التواريخ (الآجال) التالية أيهما أسبق (أيهما يأتي أول)¹:

- ✓ من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود؛
- ✓ من تاريخ إستحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة؛
- ✓ من تاريخ تحول المجموعة إلى مجموعة من المتوقع خسارتها، بالنسبة لأي من مجموعات العقود التي من المتوقع خسارتها.

وعند الإعراف الأولي، يجب على المنشأة قياس مجموعة عقود التأمين بمجموع ما يلي:

- ✓ التدفقات النقدية عند الوفاء بالعقود، التي تتضمن جميع ما يلي:
 - تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية؛
 - تسوية تبين أثر القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بقدر عدم تضمين تلك المخاطر المالية في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية؛
 - تعديل المخاطر للتعويض عن المخاطر غير المالية.

✓ هامش الخدمة التعاقدي (CSM) يمثل هامش الخدمة التعاقدي في نهاية فترة التقرير الربح في مجموعة عقود التأمين الذي لم يتم الإعراف به بعد في الربح أو الخسارة بسبب تعلقه بالخدمة المستقبلية التي سيتم تقديمها بموجب العقود الموجودة في المجموعة، أي يمثل الربح غير المكتسب الذي ستقوم المنشأة بالإعراف به عندما تقدم الخدمات في المستقبل.

3. الإفصاح:

ينص معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 على متطلبات الإفصاح التالية²:

1.3. يجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية المتعلقة بما يلي :

- ✓ المبالغ المثبتة في قوائمها المالية بشأن العقود الواقعة ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17؛
- ✓ الإجهادات المهمة، والتغيرات الطارئة على تلك الإجهادات، التي حرت عند تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17؛

✓ طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن العقود الواقعة ضمن نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17.

¹ جمعة فلاح حميدات، مرجع سابق، ص 560-563.

² جمعة فلاح حميدات، نفس المرجع، ص 564.

الفصل الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي في شركات التأمين ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04

2.3. يجب على المنشأة تجميع المعلومات مع بعضها أو تقسيمها بحيث لا يتم التغطية على المعلومات المفيدة سواء بإدراج كمية كبيرة من التفاصيل غير المهمة أو بالجمع بين بنود ذات خصائص مختلفة.

3.3. هناك العديد من الإفصاحات التفصيلية واردة في هذا المعيار يمكن الإطلاع عليها من خلال نفس المعيار.

المطلب الثالث : المقارنة بين معياري الإبلاغ المالي الدوليين رقم 4 و رقم 17.

ومن خلال الجدول التالي يمكن عرض أهم الاختلافات الموجودة بين المعيارين:

الجدول رقم (1 - 3) : المقارنة بين IFRS 4 و IFRS 17 .

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04	معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17
الإعتراف بالربح بداية العقد	لا يسمح بإقرار الإيرادات مقدما
تشتمل الإيرادات على قسط وقد يتضمن مكون إستثماري	تستبعد الإيرادات أي مكون إستثماري
يتم إحتساب إعادة التأمين على أساس صاف	يتم إحتساب إعادة التأمين بشكل منفصل
تقيس عقود التأمين بإستخدام معلومات قديمة	سيتم قياس عقود التأمين بالقيمة الحالية
السياسات المحاسبية مختلفة لعقود التأمين بين الشركات العاملة في مختلف الدول.	ستطبق الشركات سياسة محاسبية متسقة لجميع عقود التأمين
عدم توافق شركات التأمين عبر الدول.	ستصبح شركات التأمين عبر البلدان قابلة للمقارنة بشكل أفضل.
عدم إمكانية مقارنة بيانات شركات التأمين مع بيانات شركات غير التأمين	الطرق المحاسبية مماثلة لشركات التأمين وغير التأمين
الإفصاحات تساعد مستخدمي القوائم المالية على فهم المبالغ لشركات التأمين	الإفصاحات أكثر تفصيلا ودقة
التقديرات غير محدثة	يتم تحديث التقديرات في كل فترة إبلاغ
معدل الخصم على أساس الإستثمار	معدل الخصم على أساس التدفقات النقدية للعقد

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: موقع

<https://ifrs17explained.com/2018/10/24/why-does-ifrs-17-replace-ifrs-4/>,
on:30/03/2020, at: 09:50.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم حول شركات التأمين والتقنية التي يستند عليها نشاط التأمين، ثم النظام المحاسبي لشركات التأمين، حيث ان هذا النظام يختلف عن باقي أنظمة الشركات الأخرى من ناحية مدونة الحسابات والسجلات الخاصة بها هذا من جانب النظام المحاسبي المالي، اما من ناحية معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 04، فقد تم التطرق الى المصطلحات الواردة فيه، والتطور التاريخي من خلال المرحلة الأولى لـ: IFRS 4 التي تم تطبيق معايير للإبلاغ المالي الدولية القائمة على الكيانات التي تصدر عقود التأمين، ومن ثم المرحلة الثانية التي تخلصت من كل التشوهات الناتجة عن المرحلة الأولى، حيث تم اقتراح من خلالها معيار جديد متناسق مع كل العقود التأمينية وإعادة التأمين، وتمكين المستخدمين من فهم البيانات المالية الخاصة بشركات التأمين، كما تطرقنا أيضا الى المقارنة بين IFRS 4 و IFRS 17 .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية

للتأمينات CAAT وكالة الوادي

تمهيد الفصل :

بعدما تطرقنا إلى الجانب النظري من خلال الفصل السابق الذي تناول نظرة عامة حول شركات التأمين والنظام المحاسبي المالي ومعياري الدولي الإبلاغ المالي رقم 4، سنحاول في هذا الفصل تسليط الجانب النظري على الواقع الميداني، من خلال مدخل عام على الشركة محل الدراسة، والتعرف على بعض العمليات التي تقوم بها الشركة وإجراءات المعالجة المحاسبية المتبعة، وقياس الواقع الفعلي لمحاسبة عقود التأمين بالجزائر من خلال دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات بالشركة محل الدراسة.

المبحث الثالث: الواقع الفعلي لمحاسبة عقود التأمين بالجزائر من خلال دراسة الحالة لشركة التأمين CAAT.

المبحث الأول : تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

مرت الشركة الجزائرية للتأمينات منذ نشأتها بتطورات عدة، حيث تحولت من شركة متخصصة في تأمينات النقل إلى شركة تقدم شتى أنواع التأمين، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

- ✓ عموميات حول الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT؛
- ✓ الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي؛
- ✓ مجالات التأمين لدى وكالة الوادي.

المطلب الأول: عموميات حول الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

تعد الشركة الجزائرية لتأمينات من شركات الرائدة في قطاع التأمين، هذا راجع للمجهودات المبذولة منذ نشأتها، حيث تشارك في تطوير أعمال التأمين من خلال خبرتها في مجال إدارة الأخطار وتطوير منتجات تتناسب مع إحتياجات الزبائن.

1. نشأة وتطور الشركة الجزائرية للتأمينات:

نظرا للتطور السريع الذي عرفته الجزائر في قطاع النقل، كان من الضروري التفكير في إيجاد هيئة متخصصة في تأمين عمليات النقل، وهذا ما جسد في 30 أبريل 1985 طبقا للمرسوم 82/85 بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CAAR، حيث تم إنشاء الشركة الجزائرية لتأمينات النقل CAAT وهي شركة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعد رائدة في علاقتها مع الغير وتخضع ل¹:

- ✓ القواعد العامة المتعلقة بنظام التأمينات؛
 - ✓ التنظيمات التشريعية والقوانين المطبقة على أحكامها وأهدافها؛
 - ✓ القواعد المنصوص عليها في القانون الأساسي المصادق عليه من طرف أعضاء مجلس الإدارة.
- كانت شركة CAAT مكلفة قبل جانفي 1990 بتأمين عمليات النقل البحري والجوي والبري، وبعد إنتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق تم إلغاء مبدأ التخصيص المفروض على شركات التأمين وكان ذلك في 01 جانفي 1990، حيث تم تحويل الشركة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، وأصبحت تسمى الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT برأس مال قدر بـ 1.5 مليار دينار جزائري، ولتعزيز قدراتها المالية قامت رفعه مرات عديدة، إذ

¹ Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel, Algéri, 2009, p 02.

انتقل إلى 3.7 مليار دج سنة 2003، ثم إلى 7.49 مليار سنة 2006، ليقفز إلى 11.49 مليار دج سنة 2009، أما حاليا يبلغ رأس مالها 20 مليار دج¹.

أما فيما يتعلق بعدد عملها فقد إنتقل من 300 عامل في بداية نشاطها إلى 1615 عامل حسب التصريحات السنوية للشركة²، ليصل عدد عمالها سنة 2018 إلى 1652 عامل.

وبحكم المنافسة بين شركات التأمين الموجودة بالجزائر قامت الشركة بتوسيع نطاق نشاطها ليشمل إلى جانب تأمين عمليات النقل جميع أنواع التأمين الأخرى التالية:

✓ التأمين ضد الأخطار البسيطة، الأخطار الصناعية وأخطار البناء؛

✓ التأمين على الأشخاص وتأمين المسؤولية المدنية؛

✓ التأمين ضد أخطار الحرائق، الحوادث والمخاطر المختلفة.

وخلال فترة وجيزة من الزمن توسعت الشركة في جميع أنحاء البلاد، حيث وصلت حصتها السوقية 17% في سنة 2012 وتعتبر CAAT لاعب رئيسي في سوق التأمين الجزائري، حيث تشارك في تطوير أعمال التأمين من خلال خبرتها في مجال إدارة الأخطار وتطوير منتجات تتناسب مع احتياجات المستأمنين.

نبحث CAAT في تحقيق التوازن في محفظتها المالية مع الحفاظ على مكانتها الرائدة في تأمينات النقل، كما أنها حققت حصصا كبيرة في فروع أخرى مثل: تأمين الأخطار الصناعية والسيارات³.

2. مهام وأهداف الشركة الجزائرية للتأمينات:

تعمل الشركة جاهدة لتنفيذ المهام المنوطة والمسطرة لها، والتي تتمثل في عرض أحسن الضمانات للزبائن على مختلف الأخطار التي من الممكن أن تلحق بهم في حياتهم اليومية الإجتماعية منها والمهنية، ولأجل ذلك فهي تقوم بتنظيم نشاط التأمين لديها بدلالة الحاجات والرغبات المحتملة للزبائن، ومن المهام الأساسية للشركة نذكر:

✓ العمل على تلبية حاجات الزبائن سواء بصفة مباشرة من خلال تأمين أخطارهم وتعويضهم في حالة تعرضهم لحادث ما، أو بصفة غير مباشرة عن طريق تعويض أو صرف تعويضات المتضررين الذين كانوا زبائن تسببت الشركة في تضررهم؛

✓ تشجيع وتحريك الإدخار في المدى الطويل والمساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني.

¹ <http://www.caat.dz>, le 05/04/2020, à 10:30.

² Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel, Algéri, 2017, p 07.

³ Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel 2009, Op. Cit, p 03

كأي مؤسسة مهما كان نوعها فإن شركة CAAT قد وضعت ضمن إستراتيجيتها العامة أهدافا، وهي تصبو جاهدة لتحقيقها، مسخرة لذلك كل الإمكانيات المادية والبشرية، ومن بين هذه الأهداف نذكر منها¹:

- ✓ إحترام سياسة العصرية وترسيخ وضعية المؤمن والأخطار الخاصة بالمؤسسة؛
- ✓ الحفاظ على جزء من السوق من خلال تنويع المحفظة المالية وتحسين الأداءات التقنية؛
- ✓ الحفاظ على توازن النتائج التقنية والمالية؛
- ✓ الحفاظ على انتظام تسوية الحوادث (التعويضات) من أجل احترام التزاماتها اتجاه المؤمن لهم؛
- ✓ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن والعمل على إرضائهم؛
- ✓ متابعة عمليات التسوية المالية لملفات الحوادث وخصوصا ملفات التأمين على السيارات؛
- ✓ تقوية قدرات الاكتتاب والتفاوض بشأن عمليات إعادة التأمين، وحماية التوازن التقني؛
- ✓ رفع وتنويع الاستثمارات المالية من خلال زيادة منتجاتها؛
- ✓ تعميم الإعلام الآلي في كافة المصالح والعمل على النهوض أكثر بالشبكة التجارية وترقيتها؛
- ✓ الحفاظ على نفقات التسيير في مستويات مقبولة؛
- ✓ تكييف تنظيمها مع الجهاز التشريعي والقانوني الجديد ومع متطلبات السوق.

3. الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT

لقد عرفت الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT منذ نشأتها عدة تغيرات هامة، خاصة فيما يتعلق بالجانب التنظيمي إذ عرف هيكلها التنظيمي تغيرات عديدة، وذلك موازاة مع التطورات التي حدثت في قطاع التأمين خاصة بعد إلغاء مبدأ التخصص، فالهيكل التنظيمي الأول والذي كان معتمدا إبان فترة الاحتكار، والذي أعد على أساس التقسيم الوظيفي باعتبار أن الشركة كانت متخصصة في فرع النقل فقط.

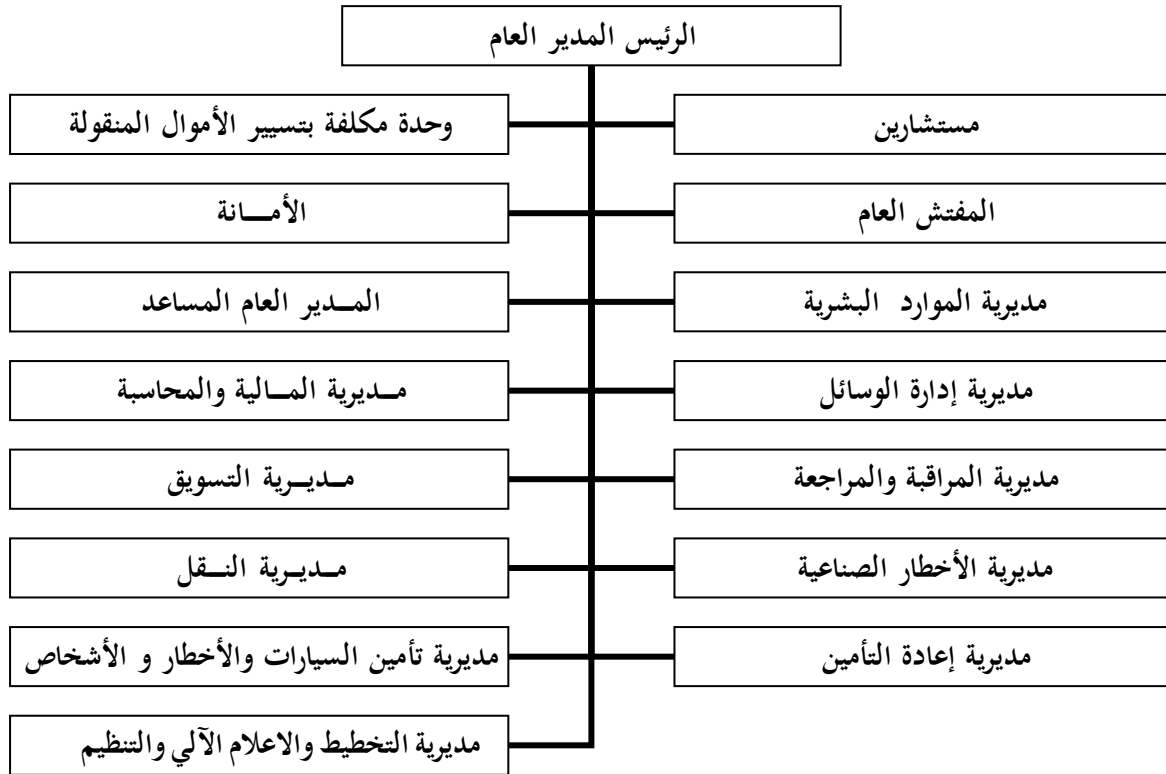
مباشرة بعد إلغاء مبدأ التخصص في سنة 1990 طرأت أولى التغيرات وأصبح تقسيم الهيكل يمزج بين الوظائف والفروع وهو الاتجاه الحديث للمؤسسات الآن ومع احتدام المنافسة قررت الشركة تدعيم الهيكل التنظيمي بمديرية للتسويق وأخرى للمراجعة وذلك سنة 1997 لتستحدث فيما بعد مديرية مستقلة تسمى وحدة متخصصة لتسيير الأموال المنقولة.

¹ Publication éditée à l'occasion du 23ème Anniversaire de la création de LA CAAT, 2009, p 08.

1.3 الهيكل المركزي للشركة :

يقع المقر الاجتماعي لشركة CAAT بالجزائر العاصمة (بئر مراد رابيس)، حيث يمثل الجهاز المركزي للمؤسسة، وتكمن مهامه الأساسية في تحديد السياسة العامة للمؤسسة وتوجيهها بشكل شامل، بالإضافة إلى مهامه الأساسية يقوم المقر بمتابعة الإنتاج وإدارة الوكالات عن طريق الوحدات الجهوية، فهو يتكون من المديرية العامة والمديريات المركزية، ويتمثل هيكلها التنظيمي في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لشركة CAAT المركزية



المصدر : لوائح الشركة الجزائرية للتأمينات

ومن خلال الهيكل التنظيمي نلاحظ أن الشركة تتكون من ما يلي:

1.1.3 المديرية العامة : كل هيئات المؤسسة تقع تحت سلطتها وتضم المديريات المركزية العشر، يترأسها

الرئيس المدير العام كما تضم المدير العام المساعد، المفتش العام إضافة إلى وحدة تسيير الفروع الجهوية.

2.1.3 المديريات المركزية : وعددها عشرة 10 مديريات، لكل منها اختصاصاتها وهي مكلفة بـ:

✓ تطبيق سياسة المؤسسة عن طريق الوحدات الجهوية والوكالات؛

✓ تنشيط ومراقبة تسيير مديريات الوحدات الجهوية والوكالات؛

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي

✓ تقديم الإقتراحات حول الطرق والوسائل التي تسمح برفع الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات المقدمة من

المؤسسة؛

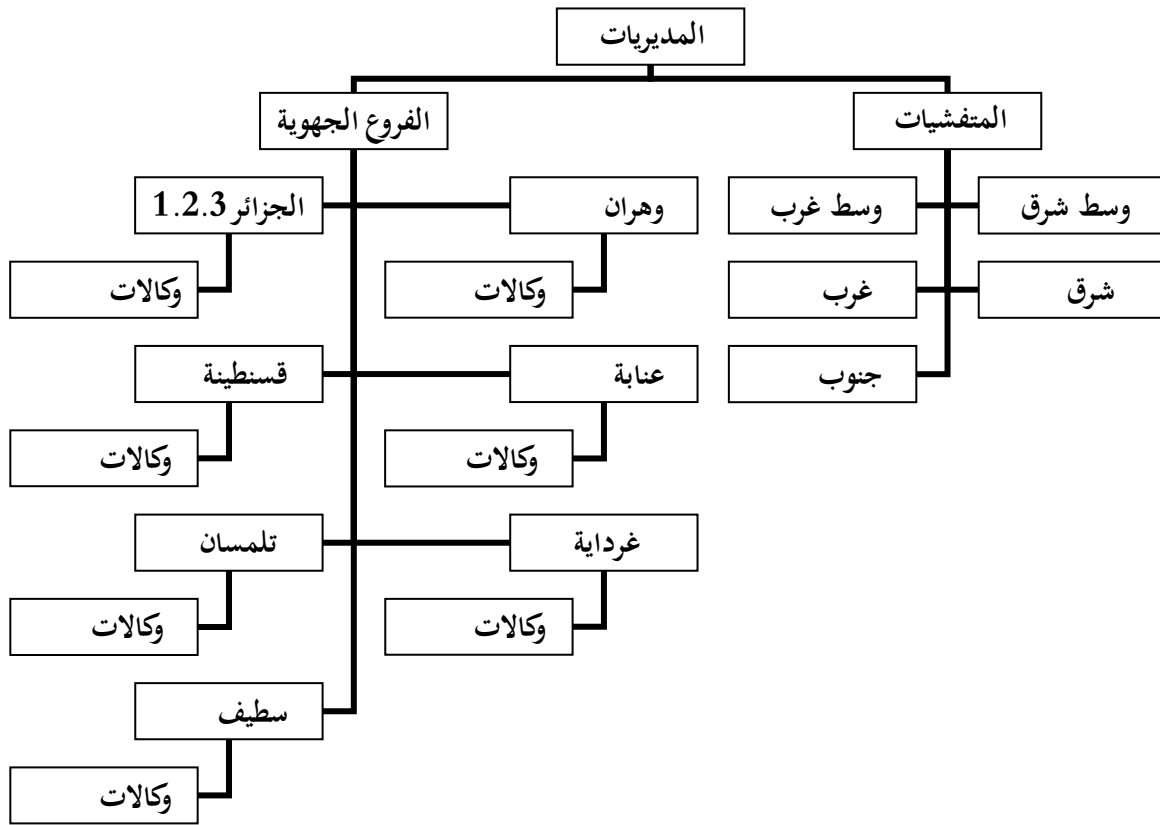
✓ صياغة وتقديم منتجات جديدة؛

✓ إعداد مخطط عمل سنوي والذي يقدم للمدير العام.

2.3 الهيكل التنظيمي اللامركزي للشركة:

يتمثل الهيكل اللامركزي لشركة CAAT في وحدات (الفروع) الجهوية والوكالات ممثل في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي اللامركزي لشركة CAAT



المصدر: لوائح الشركة الجزائرية للتأمينات

نلاحظ من خلال الهيكل التنظيمي اللامركزي للشركة أن المديريات المركزية تتكون مما يلي:

1.2.3 الفروع الجهوية: عبارة عن وحدات إقتصادية مستقلة نسبيا حيث يمكن تشبيهها بالمؤسسة، وهي

وحدات جهوية منظمة إلى مديريات ودوائر يتمثل دورها في حماية، تسيير، ربط ومراقبة نشاط المؤسسة، فهي

مسؤولة عن الموارد البشرية المادية والمالية الموجهة إليها من أجل تحقيق النشاطات والأهداف المسطرة من قبل

المديرية العامة، ويبلغ عددها تسعة 09 وهي كالتالي: فرع الجزائر1، الجزائر2، الجزائر3، وهران، عنابة، قسنطينة سطيف، تلمسان، غرداية، وكل فرع يترأسه مدير جهوي إضافة إلى مساعدان.

2.2.3 المتفشيات الجهوية: وعددها خمسة 05 متفشيات كالتالي: وسط شرق، وسط غرب، شرق، غرب، جنوب، وهي تابعة للمفتش العام يترأس كل مفتشية مفتش جهوي، وتمارس أعمال التفتيش في الشركة.

3.2.3 الوكالات: تعتبر الوكالات الهيكل القاعدي للشركة الأم وهي مكلفة بحماية وكسب العلاقات اليومية مع الزبائن، بالإضافة إلى ذلك تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تسطرها الفروع الجهوية، كما تستجيب لمتطلبات الزبائن في مجالات بيع خدمات التأمين وتسيير العقود ودفع التعويضات.

خلال سنة 2015 عملت المؤسسة على توسيع شبكتها التوزيعية، والتي ستسمح لها بتقوية وجودها على مستوى الوطني، حيث وضعت شبكة تجارية لزيائنها تتكون من 159 وكالة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، موزعة كما يلي¹:

✓ 103 وكالة مباشرة منتشرة عبر كافة الإقليم الوطني؛

✓ 56 وكيل عام للتأمين معتمد من طرف الشركة لتمثيلها في بعض المناطق التي لا تغطيها الوكالات.

تحاول CAAT دائما تنويع وتقوية القدرة التوزيعية لمنتجاتها، وهذا من خلال إستراتيجية التوزيع المثلى للوكالات وتنويع محفظة نشاطها بهدف تغطية العديد من الأخطار.

المطلب الثاني: الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي

الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي، تعد من أبرز الوكالات في سوق التأمين في الولاية، وهذا وراجع لتطورها وتوسع نشاطها، تنوع منتجاتها.

1. النشأة والتطور:

تعتبر وكالة الوادي إحدى الوكالات التابعة للشركة الجزائرية للتأمينات، وقد تأسست في 21 جوان 1993، مقرها في البداية كان في بلدية الرياح، حيث فتحت أبوابها في 02 نوفمبر 1993 بأربعة موظفين وحارسين برقم أعمال ضعيف، وبقيت الوكالة لمدة عامين بالرياح ثم حول مقرها سنة 1995 إلى الحي الإداري 05 جويلية 1962، بالوادي وبعد النمو الكبير الذي شهدته الوكالة في السنوات الأخيرة سواء من حيث عدد الزبائن أو من حيث رقم الاعمال فقد قررت المديرية العامة للشركة إنجاز مقر للوكالة يليق بسمعة الشركة من جهة ويلي تطلعات الزبائن من ناحية أخرى، وهو ما تجسد بالفعل يوم 02 فيفري 2017، حيث تم تدشين وإفتتاح

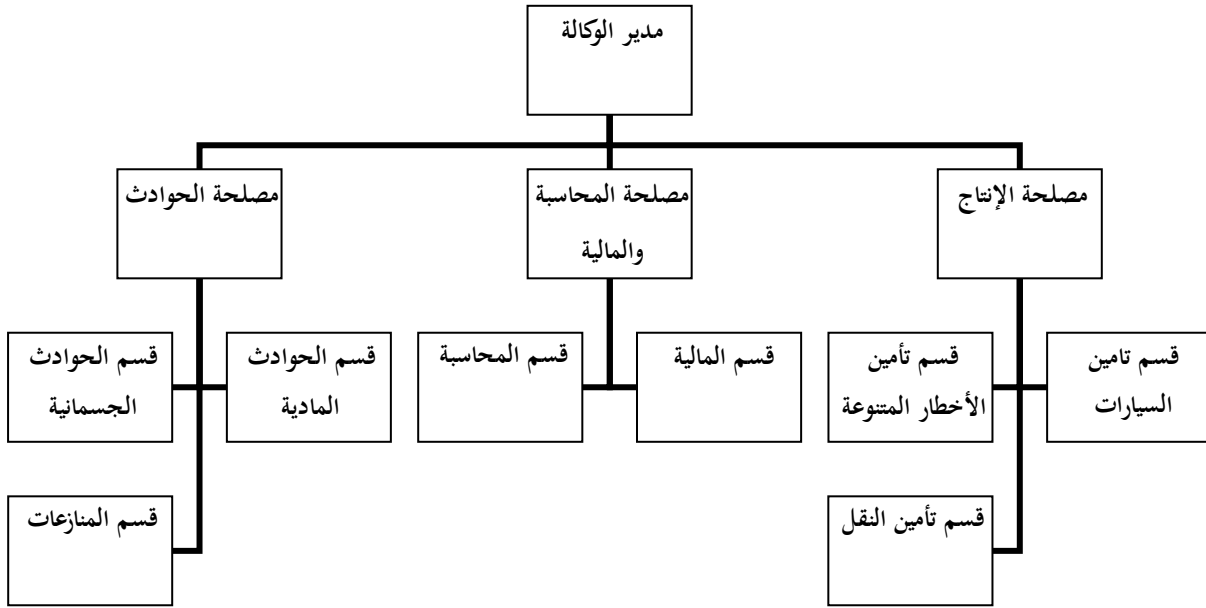
¹ Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel 2015, ALGER, p 19.

مقرها الجديد من طرف السيد بن ميسة يوسف الرئيس المدير العام للشركة، وهي موجودة بحي الرمال، ورمز الوكالة هو 348.

2. الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي:

تتكون الوكالة من ثلاث مصالح موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-3): الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات - وكالة الوادي



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على وثائق الشركة

من خلال الهيكل التنظيمي نلاحظ أن الوكالة تتكون من ثلاث مصالح رئيسية وهي :

1.2 مصلحة المحاسبة والمالية: تتكون هذه المصلحة من قسم المحاسبة وقسم المالية، وتعد هذه المصلحة من أهم المصالح في الشركة لأنها تعمل على معالجة جميع العمليات المحاسبية والمالية، ومتابعة الميزانية السنوية للوكالة وفقا للقانون المتبع، والحسابات اليومية من تدفقات نقدية داخلية ومصاريف مالية أخرى، وذلك من أجل تحديد ومعرفة الوضعية المالية للوكالة .

2.2 مصلحة الإنتاج: تتكون هذه المصلحة من ثلاث أقسام وهي قسم تأمين السيارات، قسم تأمين الأخطار المتنوعة، قسم تأمين النقل، وتعمل هذه المصلحة على إبرام عقود التأمين بصفة عامة وفقا للمعايير والمعطيات التقنية المعمول بها بين المتعاملين، وعرض الضمانات المتنوعة، وجلب أكبر عدد من الزبائن عن طريق توعيتهم بالخطر المحتمل.

3.2 مصلحة الحوادث: وتقوم هذه المصلحة بدفع الأموال على شكل تعويضات عند حدوث الخطر، وتكون عملية التعويض للمؤمن لهم عن كل الخسائر الناجمة على الخطر المؤمن ضده وهذا بعد تقييم الخسائر من طرف الخبير المعتمد وكما تعمل أيضا مع الشركات المنافسة في حق الإرجاع.

ويترأس هذه المصالح الثلاث مدير الوكالة الذي يقوم بتنظيم وتنشيط وتوجيه ومراقبة نشاطات الوكالة، بالإستناد إلى البرامج المسطرة من طرف المديرية واتخاذ القرارات اللازمة والخاصة بسياسة الوكالة والتنسيق بين المصالح.

المطلب الثالث : مجالات التأمين لدى وكالة الوادي

إن الشركة الجزائرية للتأمينات أصبحت تمارس التأمين الشامل حيث تقوم بتأمين جميع الأخطار التي يقدمها المؤمن له في العقد وهذا ما نجده في وكالة الوادي، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تأمين السيارات:

ويشمل هذا النوع على جميع السيارات، سواء كانت ذات الإستعمال الخاص أو النفعي، والدراجات النارية، الشاحنات والجرارات والحافلات...

2- تأمين الأشخاص :

ويشمل هذا النوع التأمينات الجماعية والحوادث الشخصية والتأمين على الحياة...

3-تأمين الممتلكات:

ويخص هذا النوع من التأمين : تأمين المنازل والمحلات ...

4- تأمين النقل :

ويتضمن هذا النوع التأمينات البحرية، والتي تخص تأمين البضائع والأجسام البحرية، والتأمينات الجوية التي تتضمن كذلك تأمين البضائع والأجسام الجوية كذلك تأمين النقل البري الخاص العام.

5-تأمين الأخطار المتنوعة:

وتشمل كل من :

✓ تأمين الحريق والانفجار؛

✓ تأمين أخطار الإعلام الآلي؛

✓ تأمينات خسارة الإستغلال؛

✓ تأمين أخطار المنشآت؛

- ✓ تأمين أضرار المياه؛
- ✓ التأمين ضد السرقة؛
- ✓ تأمينات البناء؛
- ✓ تأمين المسؤولية المدنية بجميع أنواعها.

المبحث الثاني: المعالجة المحاسبية للعمليات بالشركة محل الدراسة

بعد التبرص بالشركة الجزائرية للتأمينات النقل تمكنا من التعرف على اهم التطبيقات والتعليمات المنتهجة في المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالتأمين، كما يجدر الذكر بأن الشركة تعتمد على قواعد البيانات الحاسوبية بالإضافة إلى نظم المعالجة المالية الحوسبية في إثبات كل من مدخلاتها ومخرجاتها، ومن خلال هذ المبحث سوف نتطرق إلى:

- ✓ المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج؛

- ✓ المعالجة المحاسبية لعمليات الحوادث و التعويض ؛

- ✓ المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات الإنتاج

عندما يريد شخص تأمين إحدى ممتلكاته من الأخطار يتوجه نحو وكالة التأمين لمصلحة الإنتاج مرفقا بالوثائق اللازمة على حسب نوع التأمين، فيتم تحرير عقد التأمين من طرف المؤمن منه، ثم يتوجه المؤمن له إلى مصلحة المحاسبة والمالية لتسديد قسط التأمين، وتتم عملية قبض المبلغ المحدد من الزبون إلى أمين الصندوق في عملية التأمين، وفي الأخير يتم التسجيل من طرف المحاسب جميع عمليات الإنتاج والتحصيل والتحويل البنكي بشكل يومي.

بتاريخ 2019/10/16 قام السيد أحمد بتأمين سيارته النفعية لدى مصلحة الإنتاج، بعد تقديمه لجميع الوثائق الخاصة بالعقد المتمثلة في البطاقة الرمادية ورخصة السياقة والتصريح بالمعلومات بخصوص سيارته، وإختياره لنوع الضمانات المقدمة المتمثل في كافة الأخطار، وقد تم الإيجاب والقبول، وعليه قامت الشركة الجزائرية للتأمينات بتحرير العقد (أنظر الملحق رقم 01)، وقدرت قيمته ب: 51364,23 دج، حيث تم تسديد هذا المبلغ بشيك بنكي في مصلحة المحاسبة والمالية، بعدها تم تسليم للمؤمن له الوثيقة الخاصة بالتأمين (أنظر الملحق رقم 02).

1. التسجيل المحاسبي لعقد التأمين:

القسط المدفوع = القسط الصافي + المصاريف المباشرة والمصاريف الغير مباشرة

القسط المدفوع (المؤمن له) = القسط الصافي + الاضافات + الرسم على القيمة المضافة + حق الطابع + مبلغ

صندوق ضمان السيارات + الرسم الجبائي

القسط المدفوع (المؤمن له) = 41516,83 + 200,00 + 60,70 + 7926,20 + 40,00 + 1620,50

القسط المدفوع (المؤمن له) = 51364,23 دج

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي

		2019/10/16		4110
	51364,23	المؤمن له		
41516,83		القسط الصافي NP	70001	
200,00		الإضافات A	7003	
7926,20		الرسم على القيمة المضافة TVA	445000	
60,70		صندوق ضمان السيارات FGA	4431110	
40,00		حق الطابع TD	4427100	
1620,50		طابع الدمغة TF	4427200	
		إثبات مبلغ عقد التأمين		

في نهاية السنة 2019/12/31، وإحتراما لمبدأ استقلالية الدورات، أي كل دورة تحمل لها مصاريفها وإيراداتها، وبما أن عقد التأمين ممتد من 2019/10/16 إلى غاية 2020/10/15، يجب هنا إستبعاد مبلغ سنة 2020.

المبلغ=الإيراد الإجمالي × عدد اشهر السنة بعد الجرد(2020)/365

المبلغ=(200,00+41516,83)×288/365=32916.29دج

ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

		2019/12/31		71500
	32916,29	علاوات مقيدة سلفا		
32916,29		مؤونات الأقساط	3000	
		تحويل علاوات مقيدة سلفا		

وفي بداية السنة 2020/01/01 يتم عكس القيد ويسجل كالتالي:

		2020/01/01		3000
	32916,29	مؤونات الأقساط		
32916,29		علاوات مقيدة سلفا	71500	
		ترصيد حساب 71500		

2. التسجيل المحاسبي لعملية القبض (التحصيل): حيث تتم في ثلاث حالات:

1.2. حالة التحصيل نقدا: تحمل العملية في كشف حسابات الصندوق ويكون التسجيل المحاسبي لها كآتي:

531	4110	2019/10/16	51364,23	51364,23
		الصندوق		
		المؤمن له		
		التحصيل نقدا		

ثم بعد ذلك يتم تحويل المبلغ من الصندوق إلى البنك، و يسجل كآتي:

581	531	2019/10/16	51364,23	51364,23
		تحويل الأموال		
		الصندوق		
		التحويل النقدي بالبنك		
51211	581	البنك	51364,23	51364,23
		تحويل الأموال		
		الإيداع النقدي بالبنك		

2.2. حالة التحصيل بشيك بنكي: تسجل العملية في سجل العمليات البنكية، وتتم بقيدين قيد إستلام

الشيك، وقيد التحويل بين الحساب البنكي لكل من المؤمن له وشركة التأمين، هذه الشيكات تقدم في شكل جدول محاسبي في حساب المدخلات الخاص بالوكالة(أنظر الملحق رقم 03)، علما أن مصاريف التحصيل تقدر ب:59.50دج، يكون التسجيل المحاسبي لهذه العملية كالتالي:

511	4110	2019/10/16	51364,23	51364,23
		الشيكات للتحصيل		
		المؤمن له		
		التحصيل بشيك بنكي		
51211		البنك	51304,73	51364,23
627		مصاريف التحصيل	59.50	
	511	الشيكات للتحصيل		
		ترصيد حساب 511		

3.2. التحصيل بحوالة: وتتم عن طريق تحويل مبلغ العقد من حساب المؤمن له إلى الحساب البنكي للشركة مباشرة، يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

		2017/10/01		
	51364,23	البنك	51211	
51364,23		المؤمن له	4110	
		التحصيل بشيك بنكي		

3. تسوية عملية الضرائب والرسوم:

يتم تسديد كل الضرائب والرسوم من طرف الشركة الأم بالعاصمة، وذلك بعد تجميع الضرائب والرسوم المتأتية من الفروع الجهوية، والوكالات.

1.3. الرسم على القيمة المضافة:

1.1.3. على مستوى الشركة الأم: الرسم على القيمة المضافة واجبة التسديد في خلال عشرين يوما من الشهر الموالي الذي يتحقق فيه رقم الأعمال مع الأخذ في الاعتبار كون الرسم على القيمة قابلة للإسترجاع، أي الرسم على القيمة المضافة المدفوع على المشتريات أو الخدمات التي استفادت منها الشركة خلال الشهر الذي تحقق فيه رقم الأعمال يتم خصمه من الرسم على القيمة المضافة على أقساط التأمين المحققة، وهذه التسوية تقوم بها الشركة الأم بالعاصمة، بعد تجميعها من الفروع الجهوية والوكالات التابعة لها، حيث توجد حالتين خاصة بالرسم على القيمة المضافة فقط:

✓ إذا كانت الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالمشتريات أصغر من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالمبيعات الفرق يسدد لإدارة الضرائب؛

✓ أما إذا كانت الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالمشتريات أكبر من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالمبيعات الفرق تحتفظ به إدارة الضرائب مؤقتا لتسويته مستقبلا مع العمليات التي ستقوم بها الشركة الأم.

2.1.3. على مستوى الفروع الجهوية: حيث يتم تجميع الرسم على القيمة المضافة القابلة للإسترجاع والمحصلة من الوكالات التابعة لها، ثم تقوم بتحويلها إلى الشركة الأم.

3.1.3. على مستوى الوكالة: تقوم بتجميع الرسم على القيمة المضافة القابلة للإسترجاع والمحصلة، ومختلف الضرائب والرسوم الأخرى لتحويلها بعد ذلك إلى الفرع الجهوي التابعة له، والذي بدوره يقوم بتحويلها إلى الشركة الأم، وهذه العملية تقوم بها كل شهر من خلال إعداد كشف التحويل خاص بها (أنظر الملحق رقم 04)، علما

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي

أن الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والخدمات تقدر ب: 5715.50 دج، ويتم التسجيل المحاسبي بالنسبة للوكالة كما يلي:

✓ حالة الرسم القيمة المضافة على المشتريات والخدمات:

5715.50	5715.50	2019/10/31 التحويل بين الوحدات الرسم على القيمة المضافة قابلة للإسترجاع مشتريات ترصيد حساب 445630	445630	1813400
---------	---------	--	--------	---------

✓ حالة الرسم القيمة المضافة على المبيعات:

7926,20	7926,20	2019/10/31 الرسم على القيمة المضافة المحصلة التحويل بين الوحدات ترصيد حساب 445000	1813400	445000
---------	---------	--	---------	--------

2.3. حق الطابع: يتم تسوية حق الطابع من طرف الوكالة، بنفس إجراءات الرسم على القيمة المضافة ويكون التسجيل كالتالي:

40,00	40,00	2019/10/31 حق الطابع التحويل بين الوحدات ترصيد حساب 4427100	1813400	4427100
-------	-------	--	---------	---------

3.3. طابع الدفعة: يتم تسويته من طرف الوكالة، بنفس إجراءات السابقة ويكون التسجيل كالتالي:

1620,50	1620,50	2019/10/31 حق الطابع التحويل بين الوحدات ترصيد حساب 4427200	1813400	4427200
---------	---------	--	---------	---------

4.3. رسم صندوق ضمان السيارات: يتم تسويته من طرف الوكالة، بنفس إجراءات السابقة ويكون

التسجيل كالتالي:

4431110	صندوق ضمان السيارات	2019/10/31	60,70	60,70
1813400	التحويل بين الوحدات			
	ترصيد حساب 4431110			

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات الحوادث والتعويض:

في هذه المرحلة يقوم المؤمن له بالتبليغ والتصريح عن وقوع الحادث لدى مصلحة الحوادث مرفوقا بالوثائق المطلوبة وهي شهادة التأمين، والبطاقة الرمادية، ورخصة السياقة، كلها يجب أن تكون سارية المفعول وقت الحادث ويكون في مدة محددة على حسب نوع الحادث (مادي أو جسماني)، حيث يقوم المؤمن له بمأ المعايينة الودية بالمعلومات اللازمة، بعد ذلك تقوم مصلحة الحوادث بفتح ملف في سجل خاص بالحوادث حيث يعطى لهذا الملف رقم تسلسلي حسب التاريخ، وهذا لغرض تسهيل مراجعة الملف، كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-1): سجل الحوادث

رقم الملف	تاريخ الحادث	إسم المؤمن له	الضد	إسم الوكالة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: وثائق الشركة وكالة الوادي

يتم التحقيق في معلومات التصريح وتأكيدها من صحتها، ثم تتم بعد ذلك عملية التعويض بعد عملية مراقبة ومراجعة محضر الخبرة من طرف المستخدمين، ويستلزم مراعاة التدابير التالية :

✓ إحترام الآجال المحددة للإبلاغ بالتصريح؛

✓ التحقق من الضمانات المطابقة في وثيقة التأمين.

ومن بعد إستكمال كل الإجراءات تقوم الشركة (مصلحة المحاسبة والمالية) بدفع التعويض المتفق عليه للمتضرر

(المؤمن له) بشيك بنكي سواء كان عن طريق:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي

✓ التسوية الودية: هو إتفاق بين الضحية والوكالة من أجل تسديد الخسائر المسببة، وهذا طبقا لجدول ثابت قانوني، ويتنازل الضحية عن الحكم والهدف من هذه الطريقة:

- الرفع من نسبة التسديد المبكر؛

- تخفيض عبء المصاريف عن الوكالة.

✓ التسوية القضائية: تسدد الوكالة التعويض عن طريقة وثيقة الحكم القضائي تحتوي المبلغ الواجب التسديد. إذا كان الفرق كبير بين ما اصدرت المحكمة وما هو مقرر في القانون 31/88 لابد من أخذ الموافقة من المديرية الجهوية، ويحضر طعن عن الحكم، لأن المحامي المعين للوكالة يبقى دائما يتابع القضية، وكل حكم متبوع بصيغة تنفيذية.

بتاريخ 2020/03/20 تعرض السيد أحمد لحادث مروري بسيارته المؤمنة بوكالة الوادي وقام بإجراء المعاينة الودية للحادث (أنظر الملحق رقم 05)، ثم كلفته مصلحة الحوادث بأمر الخبرة لتقييم الأضرار (أنظر الملحق رقم 06).

وفي تاريخ 2020/03/29 أرسل الخبير محضر الخبرة يحتوي قيمة تعويض الضرر وأتعاب الخبير (أنظر الملحق رقم 07)، حيث يقوم المحاسب بالتالي:

1. التقييم الأولي :

حيث يكون للمؤمن له مؤونة تعويض تتعلق بالضرر أو نوع التأمين المؤمن ضده في مرحلة التقييم الأولي والذي يتم تقدير قيمته الوسطية على مستوى الشركة الأم، وعلى أساس الملفات الموجودة التي بحوزتها والتعويضات الخاصة بها، والمقدر حاليا بقيمة: 37500,00 دج ويكون التسجيل كالتالي:

37500,00	37500,00	2020/03/20 مؤونة الأضرار المادية وأتعاب الخبير أداءات ومصاريف للدفع أضرار تشكيل مؤونة الأضرار المادية وأتعاب الخبير	306003	600030
----------	----------	--	--------	--------

2. التقييم النهائي:

عند وصول تقرير الخبير يقوم المحاسب بتدقيق الوثيقة والتأكد من صحتها، بعدها يقوم بإلغاء قيد التقييم الأولي ثم يعتمد مبلغ التقييم النهائي مباشرة في عملية التسجيل المحاسبي للتعويضات:

1.2. قيد الإلغاء:

306003		2020/03/29	أداءات ومصاريف للدفع أضرار مؤونة الأضرار المادية وأتعاب الخبير إلغاء مؤونة الأضرار المادية وأتعاب الخبير	600030	37500,00	37500,00
--------	--	------------	--	--------	----------	----------

2.2. قيد إثبات التقييم النهائي: ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

✓ بالنسبة للمؤمن له:

600030		2020/03/20	مؤونة الأضرار المادية وأتعاب الخبير أداءات ومصاريف للدفع أضرار التقييم النهائي	3060	55715,00	55715,00
--------	--	------------	--	------	----------	----------

✓ بالنسبة لأتعاب الخبير:

600060		2020/03/20	مؤونة الأضرار المادية وأتعاب الخبير أداءات ومصاريف للدفع أضرار التقييم النهائي	3066	2834,32	2834,32
--------	--	------------	--	------	---------	---------

3. عملية التسوية:

حيث يتقدم الزبون في هذه المرحلة إلى مصلحة الحوادث من أجل ملفه، فيقوم المكلف بمصلحة الحوادث من معالجة الملف على مستوى المعلومات في برنامج CIRIS - V6.0، ويستخرج وصل التسوية بعد ختمه والتأشير عليه من طرف رئيس المصلحة ومدير الوكالة، ومن ثم يتوجه الزبون نحو مصلحة المحاسبة والمالية من أجل إستلام صك التعويض بعد التأكد من سلامة العملية، حيث توجد عدة حالات هي:

✓ في حالة التقييم النهائي أقل أو يساري مبلغ 300000,00 دج: تقوم الوكالة مباشرة بتسديد التعويض للمؤمن له.

✓ في حالة التقييم النهائي أكبر من مبلغ 300000,00 دج وأصغر من 1000000,00 دج: تقوم الوكالة مباشرة بإرسال الملف المؤمن له إلى المديرية الجهوية للحصول على الموافقة بالدفع .

✓ في حالة التقييم النهائي أكبر من مبلغ 1000000,00 دج: تقوم الوكالة بإرسال الملف للمؤمن له إلى المديرية الجهوية للحصول على الموافقة بالدفع، وبدورها تقوم بإرساله إلى الشركة الأم للحصول على الموافقة بالدفع وعند تسديد مستحقات المؤمن له، لما لحقه من أضرار يقوم المحاسب بتسديده بشيك بنكي ويسجل كالتالي:

3060	51211	أداءات ومصاريف للدفع البنك تسوية مبلغ التعويض	2020/05/21	55715,00	55715,00
------	-------	---	------------	----------	----------

(أنظر الملحق رقم 08)

وكذلك يسجل قيد تسوية أتعاب الخبير كالاتي:

3066	51211	أداءات ومصاريف للدفع البنك تسوية أتعاب الخبير	2020/05/21	1458,75	1458,75
------	-------	---	------------	---------	---------

(أنظر الملحق رقم 09)

وعند إستيفاء جميع الأعباء لهذا الملف (حقوق المؤمن له وحقوق الخبير التقني)، يتم عندها غلق الملف على المستوى التقني.

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لعمليات إعادة التأمين:

تقوم شركات التأمين بإعادة التأمين على العقود الكبيرة كتأمين النقل البحري أو الجوي وغيرها من العقود التي لا تستطيع تعويض المؤمن له عند حدوث الخطر المؤمن عليه فتقوم بإعادة التأمين على مستوى شركات متخصصة في إعادة التأمين مثل شركة CAAR، وتختلف المعالجة المحاسبية بطبيعة إعادة التأمين الإختياري أو إجباري أو اتفاقي، وحسب ما تم الإطلاع عليه من خلال مراجعة أنشطة الشركة الجزائرية لتأمينات وكالة الوادي، فإن هذه الأخيرة غير معنية بإعادة التأمين، ولتوضيح أكثر نقدم المثال التالي:

قامت شركة التأمين بإعادة تأمين مجموعة من الأخطار (الحريق) ب: 670000,00 دج، سددت بشيك بنكي رقم: 201 لدى شركة إعادة التأمين، وبعد مدة وقع الخطر المؤمن عليه حيث كان التقييم الأولي: 500000,00 دج، والتقييم الفعلي: 595000,00 دج ، وتم تسديد التعويض بشيك بنكي رقم 135.

وعلى هذا الأساس يتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

1. عقد إعادة التأمين:

670000,00	670000,00	2017/10/01 حسابات جارية للتنازل وإعادة التنازل أقساط مقبولة لإعادة التأمين على الأخطار عملية إعادة التأمين	700212	402
	670000,00	البنك حسابات جارية للتنازل وإعادة التنازل تحصيل قسط إعادة التأمين بشيك رقم 201	402	51211

2. التقييم الأولي:

عند وقوع الخطر تقوم الشركة الأصل بالتصريح لدى شركة إعادة التأمين، وتقوم بالتسجيل التالي:

500000,00	500000,00	2017/10/01 أداءات وتعويضات واجبة الدفع على إعادة التأمين ضد الأضرار	399	6090
	500000,00	مؤونة تسوية تعويضات على إعادة التأمين ضد الأضرار التقييم الأولي للضرر		

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة الوادي

3. التقييم النهائي: ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

		2017/10/01		
	595000,00	أداءات وتعويضات واجبة الدفع على إعادة التأمين ضد الأضرار		6090
595000,00		مؤونة تسوية تعويضات على إعادة التأمين ضد الأضرار	399	
		التقييم النهائي للضرر		

1.3. إلغاء قيد التقييم الأولي: ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

		2017/10/01		
	500000,00	مؤونة تسوية تعويضات على إعادة التأمين ضد الأضرار		399
500000,00		أداءات وتعويضات واجبة الدفع على إعادة التأمين ضد الأضرار	6090	
		إلغاء التقييم الأولي للضرر		

2.3. التسديد: ويتم التسجيل المحاسبي كما يلي:

		2017/10/01		
	595000,00	أقساط مقبولة لإعادة التأمين على الأخطار		390
595000,00		حسابات جارية للتنازل وإعادة التنازل	402	
		عملية إعادة التأمين		402
	595000,00	حسابات جارية للتنازل وإعادة التنازل		
595000,00		البنك	51211	
		تسديد قسط إعادة التأمين بشيك رقم 135		

المبحث الثالث: الواقع الفعلي لمحاسبة عقود التأمين بالجزائر من خلال الشركة محل الدراسة

نظرا لإتساع نطاق المعايير المحاسبية الدولية، وقبولها بشكل عام بين الدول، مما أجبر شركات التأمين الجزائرية على تبني نظام محاسبي من أجل التوافق مع هذه المعايير، حيث واجهت شركات التأمين عدة صعوبات لمواكبة المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4، من خلال هذا المبحث والذي يمثل جوهر الدراسة سنتمكن من التعرف على:

✓ دراسة مدى التوافق لعمليات التأمين بالمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4؛

✓ تحديات تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 في شركات التأمين بالجزائر؛

✓ حتمية إعادة التوافق للنظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4.

المطلب الأول: دراسة مدى التوافق لعمليات التأمين بالمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4

من خلال ما تم دراسته فيما يخص المعالجة المحاسبية لعقود التأمين في الشركة الجزائرية لتأمينات CAAT تمكنا من الحصول على صورة مبسطة لواقع النظام المحاسبي المالي المطبق من قبل الشركة على عقود التأمين من إبرامها وتقييدها إلى مرحلة وقوع الخطر المؤمن ضده والمعالجة المحاسبية له، وإسقاطه على المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4، وكانت لدينا مجموعة من الملاحظات تتمثل في:

1. تطبيق النظام المحاسبي المالي:

تلتزم الشركة الجزائرية لتأمينات بالنظام المحاسبي المالي في تقييد عملياتها، إلا أن هذه الأخيرة تقوم بإرسال الخبر لتقييم الضرر حال الإبلاغ عن وقوع الخطر المؤمن عليه من قبل الشركة، لتفادي تسجيل قيمة التقدير الأولي وتشكيل المؤونة باعتبار الدولة تخصم 5 % من قيمة التقدير لصالح الخزينة، وهذا ما قد يؤثر على مدى مصداقية للحسابات الختامية والقوائم المالية بالشركة، وهو ما يؤثر على الإفصاح.

2. قياس الالتزامات التأمينية:

حسب ما تم الإستفسار عليه من محاسب الشركة تعتمد هذه الأخيرة في تقييم إلتزاماتها وقياسها على المعايير المحلية أي أنها لا تستند على المعايير الدولية لعدم وجود مفهوم واضح للقيمة العادلة في الجزائر التي على أساسها يتم قياس الإلتزامات، بالإضافة إلى عدم تطبيق مفهوم محاسبة الظل.

3. أصول إعادة التأمين:

فيما يتعلق بإعادة التأمين فإن الشركة الجزائرية لتأمينات وكالة الوادي محل الدراسة غير معنية بإعادة التأمين.

4. المشتقات المدمجة:

لا يوجد مفهوم للمشتقات المدمجة في عقود التأمين، الشركة محل الدراسة غير معنية بالمشتقات المدمجة.

5. مكونات الإيداع:

لا يوجد مفهوم لمكونات الإيداع.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 في شركات التأمين بالجزائر

إن التحديات التي تواجهها شركات التأمين الجزائرية لتطبيق معايير المحاسبة الدولية هي نفس التحديات التي تواجهها جميع المؤسسات الجزائرية، والتي يمكن التطرق إليها من جانبين، جانب تطبيق النظام المحاسبي المالي في حد ذاته، ومن جانب آخر تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة.

1. تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر لا يمكن أن يتحقق دون مشاكل وصعوبات ينطلق معظمها من الواقع الجزائري غير المهيأ لهذا التغيير، ويمكن إيجاز هذه التحديات فيما يلي:

1.1. ضعف الاستعداد اللازم من المؤسسات للتطبيق المباشر: فلا زالت أنظمة المعلومات غير فعالة والموارد

البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام، بسبب غياب الوعي الفكري المحاسبي لدى معظم المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

2.1. عدم ترابط تطبيق النظام المحاسبي المالي مع القانون التجاري وكذا النظام الضريبي .

3.1. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة: التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية

التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لم يتحقق في حالة بورصة الجزائر، فنقص عدد المؤسسات المقيدة في البورصة وغياب الإستثمار الأجنبي والمحلي في مجال الأوراق المالية ، أدى إلى عدم تطوير السوق المالي في الجزائر.

4.1. صعوبة تحديد القيمة العادلة: إن تحديد القيمة العادلة يتم في ظل الظروف العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا ينطبق على حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات، الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية، يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية إضافة إلى عدم توفر أسواق جاهزة للعديد من الأصول والخصوم التي تقوم على معالجتها القيمة العادلة، مما يؤدي بالمؤسسات إلى التقييم الذاتي والذي من المحتمل أن يساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفق تلك المعايير، وانطلاقاً من أن إدارة المؤسسات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد، ومن جهة أخرى فإن تحديد القيمة العادلة انطلاقاً من المفهوم المالي (تدفقات الخزينة المستحدثة) لا يخدم المؤسسات الجزائرية، لأن المحاسبين في الجزائر غير متكونين في استعمال هذه التقنيات من جهة، وكذلك لقلّة المتخصصين الجزائريين في التسيير المالي الحديث كما هو موجود في الدول المتطورة .

5.1. تعقد النظام المحاسبي المالي الجديد مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني: يعتبر مصدر خلاف بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين ويفرض على المهنيين في المحاسبة ضرورة التقرب من الفنيين، التجار، التقنيين في الإعلام الآلي ... وآخرين، من أجل تحليل معالجاتهم.

6.1. ضرورة اللجوء إلى التحكيم الشخصي: في بعض المسائل المتعلقة بتفضيل الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، حيث لا ينطبق هذا المبدأ دائماً مع إعتبارات أخرى تجارية وجبائية.

2. تحديات تطبيق المعايير الجديدة :

إن إختلاف البيئة الجزائرية عن باقي الدول تحد من إمكانية تطبيق المعايير الجديدة، بسبب تواجد العديد من العوائق التي تمس هذه الخطوة، وإن كانت هذه العوائق ليست مختصرة على المعايير الجديدة، بل تمس جميع المعايير منذ الإعلان عن تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي تضمنها، وتحدد أهم هذه العوائق في:

1.2. عدم توفر معايير محاسبة وطنية، حيث أن التسريع في وتيرة الإصلاح المحاسبي في الجزائر أدت إلى تبني نظام محاسبي مالي يكفل ضمناً تطبيق مقتضيات معايير المحاسبة الدولية، حيث إحتوى على مضمون هذه المعايير التي كانت موجودة قبل عام 2004، ومنه فانه لم يأخذ بكل المستجدات والتعديلات الحاصلة بعد هذه السنة، وبسبب صدوره في شكل قانون فإنه افتقد لعامل المرونة الذي يؤدي به إلى تحقيق عملية التوافق مع استحداثات مجلس معايير المحاسبة الدولية .

2.2 عدم توفر هيئة تنظيمية ينام بها معالجة المشاكل المحاسبية، حيث يمكنها متابعة ووضع الحلول والتوصيات الكفيلة بمل الإشكاليات والتساؤلات المحاسبية الحاصلة على تطبيق النظام المحاسبي المالي، وكذا إهتمامها بإجراء الإصلاحات التي تمكن من الإقتراب من مستحداث معايير المحاسبة الدولية.

3.2 إن الخلل لا يكمن في وضع نظام محاسبي مالي في الجزائر، سيؤدي به الحال إلى سقوطه في نفس الأخطاء التي وقع فيها المخطط المحاسبي الوطني، بل يجب أن يتعدى التفكير في فهم النظام إلى السعي نحو فهم التطبيقات وفلسفة معايير المحاسبة الدولية، وهناك قصور بالغ في هذا الجانب، خاصة من قبل المدارس المتخصصة وكذا المعاهد والجامعات، وكذا الهيئات المهنية في مجال المحاسبة من خبراء ومدققي الحسابات .

4.2 هناك نقص فادح على مستوى التشريع، حيث أن المشرع الجزائري حتى الآن لم يقدم نوع البنود الواجب اعتبارها أنها أدوات مالية، رغم إشارته إلى إمكانية إصدار قرار بهذا الخصوص، الذي سيحدد من خلاله بنود الميزانية التي يمكن للمؤسسة إعتبرها على أنها أدوات مالية، وهذا يعتبر نقص فادح على مستوى النظام المحاسبي المالي، مما قد سيؤثر على تطبيقه الصحيح.

5.2 أعد النظام المحاسبي المالي على أساس معايير المحاسبة الدولية، ولكن هذه الأخيرة في تغير مستمر فقد أعيد النظر فيها وتم تعديلها وفقا لمتطلبات الدول المتقدمة، خاصة مع تداعيات الأزمة المالية التي أثارت العديد من الشكوك حول نجاعة معايير المحاسبة الدولية، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة في إنتاج معلومات ذات جودة ونوعية، مما صعب الأمر على كيفية إدراج هذه التعديلات في النظام المحاسبي المالي، ومن ثم كيفية التطبيق في المؤسسات، هذا إضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري و بيئة عمل المؤسسات .

إذن في ظل هذا الإقتصاد ووضعية المؤسسات الجزائرية، يواجه النظام المحاسبي المالي عدة صعوبات عند تطبيقه، وهو بالضرورة لا يؤدي إلى قوائم مالية ذات نوعية جيدة لتلبية إحتياجات مختلف المستخدمين لها، وأكبر سبب لذلك هو الغياب الفعلي للبورصة لأنها الأداة المثلى لذلك، ولكن هذا لا يعني عدم تطبيق النظام المحاسبي المالي بل يجب توفير الشروط الأساسية لذلك.

المطلب الثالث: حتمية إعادة التوافق للنظام المحاسبي المالي مع معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4

من أجل تحقيق هدف إندماج البيئة الجزائرية بالبيئة الدولية يجب على شركات التأمين القيام بما يلي :

1. تنظيم دورات خاصة من قبل الجهات المعنية بالحاسبة في كيفية تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 بشكل يتوافق مع متطلبات المؤسسات الجزائرية؛
2. يجب على الجامعات نشر وتوصيل كل ما يتعلق بالتقارير المالية الدولية وفق التعديلات الحديثة وكيفية تطبيقها؛
3. إدراج التعديلات الجديدة ضمن المناهج الدراسية القادمة من قبل الجامعات بالتنسيق مع المؤسسات المعنية؛
4. تنظيم ملتقيات متخصصة لدراسة المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 لتطبيقه في البيئة الجزائرية.
5. يجب على مكاتب تنظيم مهنة المحاسبة على المستوى الوطني والمحلي وإشراك العاملين في دورات تكوينية من أجل تطوير معارفهم وتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 ؛
6. يجب على شركات التأمين تدريب عاملهم المتواجدين على مستوى أقسام المحاسبة والمالية في دورات متخصصة في هذا المجال؛
7. على الدولة فرض التعامل لشركات التأمين بتقديم وعرض قوائمها المالية بما يتوافق مع مستجدات معيار الإبلاغ المالي الدولي.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا التطبيقية التي قمنا بها، تبين أن الشركة تقوم بمسك حساباتها بطريقة دورية ومنظمة على أساس النظام المحاسبي المالي، كما أن طبيعة نشاطها تفرض عليها شكل دفاتر ومستندات محاسبية خاصة، تبين أيضا أن الشركة لا تلتزم بتطبيق المعيار الدولي الإبلاغ المالي رقم 4 عقود التأمين بشكل مباشر. كما يمكن القول أن تطبيق النظام المحاسبي المالي غير مكتمل، لعدم قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي على إتباع كل طرق التقييم والتسجيل التي جاء بها النظام المحاسبي المالي لعدة أسباب، أبرزها عدم مواكبة البيئة الاقتصادية لهذا التحول، وعدم ترابط النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي الجزائري مع معيار عقود التأمين.

الخاتمة

عملت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1997 إصدار معيار محاسبي يكون بإمكانه توضيح القواعد المحاسبية التي يمكن للشركات التأمين إتباعها، وكذا إبراز قواعد الإعراف والقياس مع إعتداد أفضل الأساليب التي يمكنها تقديم أفضل النتائج، إلا أن جهودها تحولت إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي تكفل بوضع معيار محاسبي إسترشادي لصالح هذه الشركات.

لهذا يعتبر موضوع مدى إلتزام شركات التأمين الجزائرية بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 من المواضيع ذات الأهمية البالغة، حيث تمكنا من معرفة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين الجزائرية، ونظرا لخصوصية القطاع التأميني، فقد وجدت إختلافات بين النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين والشركات الأخرى، من خلال وجود حسابات خاصة بقطاع التأمين، وذلك لطبيعة النشاط الذي تقوم به، ويعتبر هذا النظام مستمد من المعايير المحاسبة الدولية وتم التعرف على المعيار الخاص بعقود التأمين.

1. نتائج إختبار الفرضيات:

بعد التعرض لمختلف جوانب الموضوع من خلال الفصلين النظري والتطبيقي توصلنا بعد إختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

✓ **الفرضية الأولى:** لاحظنا أن النظام المحاسبي المالي له طبيعة خاصة بالنسبة لشركات التأمين تتمثل في تسمية وسير حساباته بحسب مضمون هذا النظام، بما يتوافق مع إحتياجات شركات التأمين وكيفية تقييم الأحداث فهو يساهم في تنظيم محكم للممارسات المحاسبية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .

✓ **الفرضية الثانية:** يلزم معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 شركات التأمين بعمليات الإعراف والقياس المتعلقة بعقود التأمين، والإفصاح عن المعلومات المالية التي تكون لها مصداقية وموثوقية أكبر، وذات جودة عالية تتمتع بالشفافية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ **الفرضية الثالثة:** تبين لنا من خلال دراسة المقارنة عدم جاهزية البيئة الجزائرية إلى الإيفاء بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4، وهذا راجع لعدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة، وتضارب بين التشريعات والقوانين الوطنية ومعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4، وغياب سوق الأوراق المالية، وعدم مواكبة المستجدات والتعديلات المستمرة على المعيار، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

2. نتائج الدراسة:

✓ ينطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 عقود التأمين على كافة عقود التأمين بما فيها إعادة التأمين التي تقوم شركات التأمين بإصدارها وعقود إعادة التأمين التي بحوزتها، وذلك باستثناء عقود معينة تخضع لمعايير دولية أخرى؛

✓ شهدت المعايير المحاسبية الدولية قبولاً دولياً واسعاً إذ اتجهت العديد من الدول نحو تبنيها، وذلك بإصلاح نظامها المحاسبي، والجزائر كغيرها من الدول انتهجت هذه المعايير بتبنيها النظام المحاسبي المالي؛

✓ النظام المحاسبي المالي تم تكييفه طبقاً لأسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية؛

- ✓ إن تطبيق عقود التأمين يتطلب بيئة مهينة وملائمة لتكييفها مع متطلباته؛
- ✓ لم يعرف النظام المحاسبي المالي بصفة عامة والنظام المحاسبي المالي للتأمينات بصفة خاصة أي تحديث أو تعديل يهدف التوافق مع المستجدات التي تطرأ على معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ توصلت دراسة المقارنة بين تباين وعدم جاهزية البيئة الجزائرية إلى الإيفاء بمتطلبات تطبيق الإصلاحات المحاسبية الجديدة؛
- ✓ تقوم الشركة الجزائرية للتأمينات عند التصريح بوقوع ضرر بتشكيل مؤونة أولية تحدد بقيمة معينة؛
- ✓ يعتبر اللجوء إلى القيمة العادلة في تقييم بعض عناصر القوائم المالية أمر صعب بسبب عدم توفر أسواق نشطة ومصادر للمعلومات لتحديد القيمة العادلة؛
- ✓ الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي غير معنية بعقود إعادة التأمين.

3. توصيات:

- على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية :
- ✓ العمل على إصدار الكتب والمنشورات التي تساعد الأكاديميين والمهتمين في هذا المجال؛
- ✓ العمل على مراجعة التشريعات القانونية المتعلقة بالتأمين، بهدف تطوير سوق الأوراق المالية الجزائرية في قطاع التأمين؛
- ✓ ضرورة تحديث المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بصفة عامة والنظام المحاسبي المالي للتأمينات وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 بصفة خاصة؛
- ✓ المطلوب إستخدام الطرق الحديثة في التقييم والكفيلة بالوصول إلى القيمة العادلة من أجل تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ ينبغي على شركات التأمين عقد ندوات ودورات مكثفة لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 4 والمعايير المتعلقة بالنشاط التأميني.

4. آفاق الدراسة:

باعتبار أن الموضوع جديد ويحتاج إلى المزيد من الأبحاث والدراسات، لذا نقترح المواضيع التالية والتي نراها مكتملة لهذا البحث :

- ✓ آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على شركات التأمين في الجزائر؛
- ✓ القياس المحاسبي في شركات التأمين الجزائرية؛
- ✓ دور النظام المحاسبي المالي ومعايير إعداد التقرير المالي في تقييم مخاطر التأمين وإعادة التأمين؛
- ✓ المعالجة المحاسبية لعقود التأمين وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 17 عقود التأمين.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة و الجباية وفقا للنظام المحاسبي الجديد، متبعة للطباعة، الجزائر، 2010.
- جمعة فلاح حميدات، خير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2019.
- حسام عبد الله أبوخضرة، حسين سمير عتيش، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراءة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- عبد الغفار حنفي، أسواق المال (البنوك التجارية، اسواق الاوراق المالية، شركات التأمين)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- محمود محمود الساجي، المحاسبة في شركات التأمين والبنوك التجارية، المكتبة العصرية، مصر، 2007.
- منير إبراهيم الهندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، توزيع دار المعارف، الإسكندرية، 1999.
- مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2016، السعودية، 2016.

2. المذكرات:

- سعيدة عيساوي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على شركات التأمين، مذكرة لشهادة لسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2011-2012.
- يونس صالح، مدى إستجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين الجزائرية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013-2014.

3. أطروحات والرسائل العلمية:

- بلقاسم بلقاضي ، الاصلاحات الاقتصادية واثارها على المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- سليمة طبائية ، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2013-2014.

4. المجالات والملتقيات:

- أحمد الصالح سباع وآخرون، مدى إلتزام شركات التأمين في الجزائر بمعيار الإبلاغ المالي رقم 04، الملتقى الوطني حول المحاسبة القطاعية في الجزائر بين الواقع والمأمول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، 06 - 07 ماي 2019.

- عاشور كتوش، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2009.

5. القوانين والمراسيم:

- المادة رقم 3 من القانون 11-07، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 74، 25 نوفمبر 2007.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Rapports et Séminaires :

- Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel 2009, Algérie
- Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel 2015, ALGER. Compagnie Algérienne Des Assurances, Rapport Annuel 2017.
- Ministère des finances, C N C, Avis n089 portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et/ ou de réassurances, Alger, 2011.
- Publication éditée à l'occasion du 23ème Anniversaire de la création de LA CAAT, 2009.

2. Les Ouvrages électroniques:

- <http://www.caat.dz>.
- <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/project83>.
- <https://www.iasplus.com/en/projects/narrow-scope/ifrs-17-amendments>.
- <https://www.iasplus.com/en/news/2004/March/news1518>.
- <https://www.iasplus.com/en/news/2010/July/news5797>.
- <https://www.iasplus.com/en/news/2013/06/iasb-insurance-ed>.
- <https://www.iasplus.com/en/meeting-notes/iasb/2015/october/insurance-and-ifrs-9>.
- <https://www.iasplus.com/en/meeting-notes/iasb/2016/june/insurance-contracts>.
- <https://www.iasplus.com/en/meeting-notes/iasb/2016/june/insurance-contracts>.
- <https://www.iasplus.com/en/news/2017/05/ifrs-17>.
- <https://www.iasplus.com/en/news/2017/05/ifrs-17>.
- <https://ifrs17explained.com/2018/10/24/why-does-ifrs-17-replace-ifrs-4>.
- <https://www.iasplus.com/en/news/2020/03/ifrs-17-effective-date>.

الملاحق

CAAT

تأمين السيارات
ASSURANCE AUTOMOBILEشركة الجزائرية للتأمينات
COMPAGNIE ALGERIENNE DES ASSURANCES

مقر الاجتماعي: 52 شارع الإخوة بوعدو بئر مراد رايس الجزائر

Siège social : 52, Rue des Frères BOUADOU - BIR MOURAD RAIS ALGER

Tél : 021 44 90 75 à 84

الملحق رقم: 01

13415046

الهوية Identification	السنة Année	وحدة Succursale	وكالة Agence	م.ت.م. B.S.D.	فرع Branche	رقم السائل Sequence	رقم الهوية Numéro avenant
	2019	7	348	0	VP-3.1.0.1-	64679	0

رمز التسعيرة Code Tarif	النوع Genre	المنطقة Zone	إستعمال Usage	قوة Puissance	مدة العقد Durée du contrat	السريان Effet	الإنقضاء Expiration	مدة Durée	ساعة Heure
	00	02	02	02		16/10/2019	15/10/2020	365 jours	15h

Déclaration du souscripteur

بريخ المكتب

Souscripteur	المكتب	تاريخ الإيداع Date de naissance	Permis de conduire	صفة السائق
34802506 / 0				
Nom :	الاسم :		Numéro :	
Prénoms :	اللقب :		Date :	
Adresse :	عنوان :		Catégorie :	B
Profession :	المهنة :			
N/A				

Caractéristiques du véhicule assuré مواصفات العربة المؤمن عنها

Surprises et réduction

وات القسط و الحسم

Véhicule	Remorque	المقطورة
Marque : CHERY Type : MIN TRUCK / Q22B Série : LVM1A1A10KF0282244 C.U : 0 P.T.C. : 0 Immat. : 0 Année : 04127-319-39 Puiss. : 2019 Place : 5 A 6 CV Turbo : 2 Non		الصنف : طراز : تسلسل : ج.م. : و.إ. : رو التسجيل : السنة : قوة : عدد المقاعد : توربو
Valeur vénale du véhicule	995.000,00	ق. التجارية للسيارة
Valeur à neuf du véhicule	995.000,00	ق. الجديدة السيارة
Valeur Auto Radio	30.000,00	ق. مذياع السيارة

Prime R.C. :	1823,28	م.م. :
Autre prime :	39693,55	أخرى :
Réduction :	45,00	
Maj. P.C. :	0,00	م.م. :
Maj. M. Inf :	0,00	م.م. الإلتباب :
Maj. -25 ans	0,00	م.م. 25 : س
Bonus	15,00	
	0,00	
Prime nette Tle	41.516,83	ل الصافي

Décompte de la prime

باب القسط

Prime nette	41.516,83	الصافي :
Accessoires	200,00	ت :
F.S.I. 3 %	60,70	ت. 3 % :
Taxes	7.926,20	
Timbres	40,00	
Autres	0,00	

Garanties accordées et primes nettes الضمانات الممنوحة وأقساط صافية

Montant	المبلغ	المقطورة Personnes transportées
R.C. :	1.823,28	م.م. : وفاة :
R.C.R. :	0,00	م.م. : ع ج ك :
Tièrce :	27.362,50	كافة الأخطار : علاج :
D.C. :	0,00	أضرار التصادم : القسط
V.I. :	0,00	سرقة/حريق :
B.D.G. :	6.297,50	إنكسار الزجاج :
D.R. :	0,00	الدفاع و المقابلة :
D.R. :	0,00	

Assistance (option) Aisance: 6000

D.C. à : (garanties dommages) comprise entire
Franchise 2.500 et 10.000 DA avec un taux 25%
sur le montant net des dommages.
(Bris de Glace): minimale de 2.500 DA
avec 5% sur la valeur des dommages

1 - يستفيد من إمتداد الضمان 7 المفقرة
43 من الشروط العامة)

السيد :
في حالة وفاة الشخص المذكور أعلاه
يدفع التعويض

A.T.S. : 0,00
E.M.P. : 0,00
F.P. : 0,00

Timbre fiscal : 1.620,50
Solde :
Net à payer : 51.354,23
A ristourner :
Fait le : 16/10/2019

(Dont quittance)



Je certifie sincères les déclarations ci-dessus

توقيع المكتب
Le souscripteur
رقم التسجيل: 390710673

OTHMANI FAT
CHEF DE SECTION

PV d'autorité à transmettre à l'agence:

348 EL-OUED (348)

الشركة الجزائرية للتأمينات

ختم و توقيع

13415046

رقم

المقر الاجتماعي: 52 شارع الإخوي بوعدي

بنر مراد رايس الجزائر

سلسلة

شهادة تأمين السيارة

الأمر رقم 15-74 المؤرخ في 1974/01/30
المرسوم رقم 34-80 المؤرخ في 1980/02/16

إسم و لقب و عنوان المؤمن له

34802506 / 0

El-Oued 39DZ

الإسم و اللقب بالأحرف اللاتنية :

سارية المفعول

15/10/2020

إلى

16/10/2019

من .

المركبة

رقم عقد التأمين

الصف

CHERY

2019/348/VP/3.1.0.1/64679/0/0

النوع

مقطورة أو نصف مقطورة

00 - Véhicule Particuliers Sans

Remorques

النوع :

رقم التسجيل

الصف :

الطراز :

04127-319-39

رقم التسجيل :

إن إستظهار هذا المسند لا يشكل سوى قرينة على التأمين يقدمها المؤمن
(المادة 11 من المرسوم رقم 80 - 34 المؤرخ في 16 فيفري 1980)

الملحق رقم: 03

Avis de Versement

Agence : 348 EL-OUED
N° Reçu : 42531490
Date d'émission : 16/10/2019
N° Client : 34802506
Nom Client : ABDELMADJID RABHI
Adresse : Cité Alik Koulini - 348 EL-OUED
Reçu de : ABDELMADJID RABHI
Encaissement : Encaisser Des Primes Dues (Encaissement Des Primes)
Montant : 55,779.95
Paiement : Encaissement par chèque 55,779.95 CHE BEA N 2970566
Remarque :

N° Contrat	Remarque	Montant
2019-348/VP/64679/0/0 (3.1.0.1	DN 137461	51,364.23
2019-348/VP/2712/0/0 (3.1.0.2)	DN 137462	

TOTAL :

CINQUANTE CINQ MILLE SEPT CENT SOIXANTE DIX NEUF Dinars Algérien ET 95 Centimes

Signature

FICHE D'IMPUTATION

Mois :

10/2019

Journal

O.D

Date	No Pièce	Comptes		Libelles	Montants	
		Débit	Crédit		Débit	Crédit
31/10/2019	2019-84	1813400		TRANSF. TVA A RECUP MOIS 10/2019	5 715,50	
31/10/2019	2019-84		44563000	TRANSF. TVA A RECUP MOIS 10/2019		5 715,50
31/10/2019	2019-85	4450000		TRANSF. TVA A PAYER MOIS 10/2019	7 926,20	
31/10/2019	2019-85		181340000	TRANSF. TVA A PAYER MOIS 10/2019		7 926,20
31/10/2019	2020-90	4427100		TRANSF. SOLDE CPTS IMPOTS MOIS 10/2019	40,00	
31/10/2019	2020-90	4427200		TRANSF. SOLDE CPTS IMPOTS MOIS 10/2019	1 620,50	
31/10/2019	2020-90	4431110		TRANSF. SOLDE CPTS IMPOTS MOIS 10/2019	60,70	
31/10/2019	2020-90		1813400	TRANSF. SOLDE CPTS IMPOTS MOIS 10/2019		1 721,20

TOYAUX :.....

15 362,90

15 362,90

معاینه و دیدة لحادث سیارة

à signer obligatoirement par les deux conducteurs

Ne constitue pas une reconnaissance de responsabilité, mais un relevé

des identités et des faits. Servant à l'accélération du règlement.

Date d'accident le 20/03/2020

Lieux précis.....

Dégâts matériels autre qu'aux véhicules A et B

Témoins : Nom et adresse s'il s'agit de passagers d'un véhicule

Préciser duquel : A ou B.

توقع هذه المعاينة إجباريا من طرف السائقين

ولا تشكل إقراراً بالمسؤولية، بل كشفاً بالبيانات و الوقائع.

قصد الإسراع بالتسوية

تاريخ الحادث في الساعة 20

المكان بالضبط لوبيسي

الخسائر المادية اللاحقة بغير السيارتين أ و ب	لا
--	----

الشهود : الإسم و العنوان . وإذا تعلق الأمر بمسافرين في إحدى السيارتين

بين ايهما ا و ب .

Véhicule A السيارة أ

Véhicule : *etc*

Marque, Type : *CHERY*

N° d'immatriculation : *04127-319-30*

Venant de : *04127-319-30*

Allant de : *04127-319-30*

Assuré (voir attest. D'assurance)

Nom : *ABDELMAJID*

Prénom : *ABDELMAJID*

Adresse : *Aloued - FO*

Sté d'assurances : *C.A.A.T*

N° police : *3418 VP 2019-646*

Attest valable du *11/10/20* au *16/10/20*

Agence : *348 Eloued*

Conducteur (Voir permis de conduire):

Nom : *moi-même*

Prénom : *moi-même*

Adresse : *Aloued*

Permis de conduire N° *39-3790*

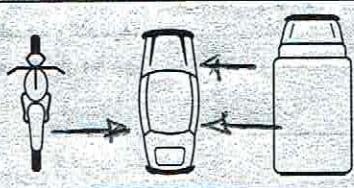
Délivré le : *2015-09-17*

Par la Wilaya de : *Eloued*

Catégorie A1 A B C D E F *(D)*

(entourer la catégorie)

Indiquer par une flèche → le point de choc initial



Dégâts apparents :

- lateral droit

- lateral gauche

Observations :

Mettre une croix (x) dans chacune des cases utiles	الخانات الصالحة
1) Heurtait à l'arrière, en roulant dans le même sens et sur la même file	(1) اصطدم من الخلف و كان يسير في نفس الاتجاه و على نفس الصف
2) Roulait dans le même sens et sur une file différente	(2) يسير في نفس الاتجاه و على صف مختلف
3) Roulait en sens inverse	(3) يتحرك في الجهة المعاكسة
4) Provenait de droite (dans un carrefour)	(4) قادما من طريق مختلفة
5) Venait de droite (dans un carrefour)	(5) قادما من اليمين (داخل مفترق)
6) S'engageait sur une place à sens giratoire	(6) داخل في ساحة ذات اتجاه دائري
7) Roulait sur une place à sens giratoire	(7) سائرا في ساحة ذات اتجاه دائري
8) En stationnement	(8) في حالة وقوف
9) Quittait un stationnement	(9) خارجا من الوقوف
10) Prenait un stationnement	(10) على ونيك الوقوف
11) Reculait	(11) يتأخر
12) Doublait	(12) يتجاوز
13) Dépassement irrégulier	(13) تجاوز غير قانوني
14) Changeait de file	(14) يغير خط السير
15) Virait à droite	(15) ينحرف إلى اليمين
16) Virait à gauche	(16) ينحرف إلى اليسار
17) S'engageait dans un parking, un lieu privé, un chemin de terre	(17) يدخل في موقف عمومي, في محل خصوصي, في طريق غير معبد
18) Sortait d'un parking un lieu privé, un chemin de terre	(18) يخرج من موقف عمومي, من محل خصوصي, من طريق غير معبدة
19) Empiétait sur la partie de la chaussée réservée à la circulation en sens inverse.	(19) ينتهك جزء الطريق المخصص للإتجاه المعاكس في السير
20) Roulait en sens interdit	(20) يسير في اتجاه ممنوع
21) Inobservation d'un signal de priorité	(21) لم يحترم علامة الأسبقية
22) Faisait un demi-tour	(22) يقوم بنصف دورة
23) Ouvrait une portière	(23) يفتح باب سيارته
Indiquer le nombre de cases Marquées d'une croix	بنوا عدد الخانات التي جعلت فيها علامة (x)
Croquis de l'accident	مخطط الحادث

السيارة ب

السيارة :

الصف: الطراز :

رقم التسجيل :

القادمة من :

المتجهة إلى :

المؤمن له (أنظر شهادة التأمين) :

اللقب :

الإسم :

العنوان :

شركة التأمين :

رقم وثيقة التأمين :

شهادة صالحة من : إلى :

الوكالة :

السائق (أنظر رخصة السياقة) :

اللقب :

الإسم :

العنوان :

رقم رخصة السياقة :

المسلمة في :

من طرف ولاية :

من صنف أ ب ج د هـ :

(أشتر للصنف في دائرة)

بينوا بواسطة سهم ← نقطة الإصطدام الأولية

الخسائر الواضحة :

ملاحظات :

B

C A A T

EL OUED

UNITE: GHARDAIA

AGENCE: EL OUED 348

REF:/AT/2020

A Monsieur L'expert:

EXEL ALGER

AFF:

C/:

ACC du :

N/REF :

V REF:

OBGET : EXPERTISE

Monsieur,

Nous avons l'honneur de vous demander de bien vouloir procéder l'expertise du véhicule:

Marque:

Immatriculation:

Puissance fiscale :source d'énergie: Es couleur :

N° dans la série: Nbre de place :

Appartenant à Mr :

Visible à l'adresse suivante :

Vous vaudrez bien nous tenir le rapport l'expertise le plus rapidement possible,

Veillez agréer, monsieur, l'expression de nos salutation.

P/ le directeur d'agence

Le service sinistre automobile



الجزائر الخبرة Spa EXPERTISE ALGERIE

الملحق رقم: 07

RAPPORT D'EXPERTISE

4403/000221/2020/PVE

29/03/2020

RAPPORT N° :

DU :

Bureau Régional : Antenne d'EL OUED (Centre)
Centre d'expertise : d'expertise de Batna (CO)

SOUICI Khaled
Hors Centre

Compagnie : CAAT
Agence : 348 - EL OUED
Assure : RABHI ABDELMADJID
Tiers Adv. : X

Accident du : 20/03/2020
N° Police : 348/P2019/64679
N° Sinistre : 2020/141

CARACTERISTIQUES DU VEHICULE

Genre : Camionnette
Marque : CHERY
Type : Q22D
N° série : LYMLA1A10KF028244

Garros : PLATEAU/RIDELLE
Energie : ESS/GPL
Puiss. : 5 CV
Teinte : GRISE

N° Imm. : 04127-319-39
Année Mc : 2019
Etat eh : ZZ
Photos :

CHOC A : Latéral arrière droit et Latéral arrière gauche causant :
- Déterioration des éléments cités en Fourniture.

DÉTAIL DE RÉPARATION

- Remplacement des éléments cités en fournitures.

***** ## FOURNITURE A ## *****

1	Fusée AVD	8300.00
2	Jante ARG/ARD	2500.00
1	Ressort à lame ARG	5000.00
1	Amortisseur ARG	4000.00
2	Demi-Arbre PONT AR G/D	6600.00
1	Joint spi cardan	700.00
1	Croisillon arbre transmission	700.00
2	Roulements arbres	1400.00

Fourniture du choc A :

1 - Total fourniture net A : 39 700.00

CHOC A	CHOC B	CHOC C
M. Oeuvre :		
Peinture :		
Fournitures :		
Immobilisation :		
MT. Rep. :	59 700.00	
TOTAL Rep. :	59 700.00	MT. Honoraire (TTC) : 3 139.14

LE :

29/03/2020

EN LETTRES

FAIT A

Cinquante-neuf mille sept cents dinars algériens

Vétusté : 5.00 %

Obs.

Vétusté 5% = 1985.00 à déduire

الجزائر الخبرة
EXAL
الخبر: سويحي خالد

L'EXPERT

Expertise Algérie
Antenne D'el Oued

SUCCURSALE GHARDAIA

EXERCICE :

21/05/2020

N

348 **ES** Succursale :

Bénéficiaire :

Agence :

Domiciliation :

الملحق رقم: 08

Code :

Objet du paiement :

34011120201410

Pièces jointes :Règlement Assuré (Auto).....

.....

BUDGET

[illegible]

CINQUANTE CINQ MILLE SEPT CENT QUINZE Dinars Algérien ET 00 Centimes

Vu, bon à payer la somme de : ^{GIN}

DA

55,775.00

Visa des sous-structures : Réception-service fait-Sinistres

Visa ordonnateur

FINANCES

Payé par :

Partie prenante

Pour acquit :

Scripture :

Signature

A

le

Signature

COMPTABILITE

Ref.: 312

[illegible]

Visa imputacion comprobable

Exemplare

